الفصل الأول

مصر فى إطار السياسة الدفاعية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢

أولا : الأبعاد الدولية للسياسة الخارجية الأميريكية بعد الحرب العالمية الثانية وتطبيقاتها على الشرق الأوسط بصفة خاصة.

(التهديدات السوفيتية - مبدأ ترومان - سياسة الأحلاف والأحتواء مناخ المواجهة والحرب الباردة)

ثانيا : تطبيقات السياسة الخارجية الأميريكية فى ضوء اتجاهاتها الجديدة تجاه الشرق الأوسط على مصر خاصة .

(مرحلة التشاور والتنسيق مع بريطانيا - مرحلة صياغة المقترحات الدفاعية - مرحلة إتخاذ المبادرات والإجراءات تجاه مصر).

مصر فى إطار السياسة الدفاعية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة ١٩٥٢

يتعين لفهم وتقييم اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية وتطبيقاتها فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، رصد وتحليل خلفية هذه السياسة بأبعادها الدولية والأقليمية حتى يمكننا تفهم أبعاد السياسة الأميريكية تجاه مصر فى إطارها الصحيح من حيث هى أمتداد أو إنعكاس لركائز السياسة الخارجية الأميريكية الدولية بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص ثم نحو مصر كحالة تطبيقية وعملية.

والواقع أن الفهم الدقيق لسياسة الولايات المتحدة تجاه مصر أو بالأحرى لفهم مكانة مصر فى إطار السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى هذا الإطار الزمنى إنما يتطلب فهما لسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط والتى يجب أن تبدأ بدورها بتفهم مشكلات الحرب الباردة [١] فى إدارة الرئيس ترومان كما تقتضى فهم العوامل الاستراتيجية الكامنة وراء هذه السياسة من حيث صلاتها بالشرق الأوسط وشرقى البحر المتوسط ومصر بصفة خاصة. ويمكن الأقتراب من هذا الموضوع فى إطار ثلاثة دوائر رئيسية ، الدائرة الأولى تختص بالسياسة الخارجية الأميريكية بعد الحرب العالمية الثانية فى إدارة الرئيس ترومان ونشوء سياسة الأحتواء والأحلاف ومناخ الحرب البادرة وإعلان مبدأ الرئيس ترومان فى مارس ١٩٤٧ لارتباطه بشكل مباشر بالتطورات الأقليمية فى الشرق الأوسط وشرقى البحر المتوسط، أما الدائرة الثانية فتتعرض لتطبيقات هذه السياسة على منطقة الشرق الأوسط من حيث الأهداف والمصالح الاستراتيجية الأميريكية فى هذه المنطقة ، أما الدائرة الثالثة فهى التطبيقات العملية لهذه السياسة الجديدة (الاحتواء والأحلاف) فى مناخ الحرب البادرة على مصر بصفة خاصة مع تحليل اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية تجاه مصر حتى بلغت ذرورتها فى أكتوبر ١٩٥١ بتقديم ما عرف باسم المقترحات الرباعية المقدمة لمصر للانضمام لقيادة الشرق الأوسط ، والدوائر الثلاثه التى نشير إليها ليست مراحل زمنية متعاقبة بل هى مداخل متتالية يفضى كل منها للآخر بحيث يفضى المدخل الدولى إلى المدخل الإقليمى إلى المدخل المحلى فى مصر، فنرى فى التحليل الأخير أن السياسة

1- Straus, Hupe, Robert, The Middle East, U.S. Naval Institute Proceedings, Jan, 29, 1951, p. 28.

(١) كان الرئيس هارى ترومان يشغل منصب نائب الرئيس الأميريكى فرانكلين روزفلت ولما توفى روزفلت ١٩٤٥ (أبريل) تولى الرئاسة نائبه ترومان طبقا لقواعد الدستور الأميريكى.

الأميريكية تجاه مصر لم تكن إلا جزء من كل وعنصرا من وحدة مترابطة من الاستراتيجية الاميريكية الدفاعية تجاه الشرق الأوسط وشرقى البحر المتوسط ككل.

أولا : الأبعاد الدولية للسياسة الخارجية الأميريكية بعد الحرب العالمية الثانية وتطبيقها على الشرق الأوسط بصفة خاصة

حين نشبت الحرب العالمية الثانية دخلت قوات الولايات المتحدة الشرق الأوسط لمساعدة الحلفاء لنقل الامدادات إلى روسيا وربط مسرح بورما والهند والصين بالقواعد فى شمال أفريقيا وتقديم معونه التأجير والإعارة وحماية حقوق النفط الأميريكى وفى نهاية الحرب سحبت الولايات المتحدة قواتها من المنطقة وكان الاتجاه فى الولايات المتحدة هو تجنب الانغماس أو التورط فى المناطق الأخرى من العالم والتركيز مرة أخرى على برامج الانعاش فى الولايات المتحدة (١) .

لكن ضعف أوروبا كان من أهم التطورات بعد الحرب العالميه الثانيه ، هذه الحرب التى أدت إلى تدمير أوروبا اقتصاديا أدت إلى إنهيارها سياسيا حتى أن بريطانيا وجدت انها غير قادرة على الحفاظ على أمبراطوريتها وكان عليها أن تتخلى عن التزاماتها بعد أنهتركتها الحرب مستنفذة ماليا ، ومع محاولاتها تقليص التزاماتها فإن مطالب الدفاع الأمبراطورى واعتمادها على نفط الشرق الأوسط لم يقلل من أهمية المنطقة بالنسبة لبريطانيا، وكان على بريطانيا أن تعمل للابقاء على نفوذها فى فلسطين ومصر والعراق واليونان وإيران وتركيا بقدر ما تتحمله قدراتها العسكرية والاقتصادية (٢) .

وقد أدى هذا الموقف البريطانى المزعزع إلى ما يمكن وصفه بفراغ فى القوة وكان المقابل لذلك هو ظهور قوة جديدة وتحول فى مركز القوة من لندن إلى واشنطن .

ولم تكن الولايات المتحدة مستعدة لهذه التطورات التى تحدث فى العالم، وخلال سنى الحرب قال كورديل هال Cordell Hull وزير الخارجية الأميريكية للشعب الأميريكى أنه فى ظل الأمم المتحدة لن يكون هناك ضرورة لمناطق النفوذ أو لاى ترتيبات خاصة كانت الدول فيما مضى تلجأ إليها لمحاولة ضمان أمنها وتحقيق مصالحها (٣).

لكن نتائج الحرب العالمية الثانية دفعت واشنطن إلى أن تتبين أن تيار الانعزالية لايمكن أن يستمر استنادا إلى البحرية البريطانية التى لم تصبح هى القوة الأولى فى أوروبا والتى بدأت تتقلص نتيجة لخروج بريطانيا من الحرب وهى تتساوى فى قدراتها العسكرية والاقتصادية مع الدول المهزومه فى هذه الحرب تقريبا ، كما أن أوروبا وتوابعها كانت بحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة حتى تبقى حرة وأنه يتعين على الولايات المتحدة أن تضطلع بدور إيجابى فى تشكيل نظام الأمن الجديد الذى كان مقدرا له أن يخلف نظام الأمن الأوروبى خاصة أن فترة التهدئة مع الاتحاد السوفيتى خلال سنى الحرب قد ولت إلى غير رجعة.

1- Donovan, Robert, Conflict and Crisis (New York, W.W. Norton & Co. in. 1977) p. 276. انظر :

2- Chambers, frank, This age of conflict, (New York, Harcourt, Barce & World Inc) 1962, p. 595. انظر :

3- Cordell Hull, Address before U.S. Congress, Dept. of State Bulletin Vol IX no. 230 Nov. 20, 1943, p. 343.

ففى الفترة ما بين ١٩٤٥ - ١٩٤٧ حاول الأتحاد السوفيتى بإصرار كبير اختراق الشرق الأوسط وبدأت المحاولة فى ١٩ مارس ١٩٤٥ حين قدمت الحكومة السوفيتية مذكرة للحكومة التركية تقترح تعديل معاهدة الحياد وعدم الاعتداء بين تركيا والسوفيت . وفى يونيو من نفس العام أبلغ الروس الأتراك أن ثمن المعاهدة الجديدة هو قاعدة روسية على البحر الأسود لا يسمح بدخولها إلا للسفن الروسيه والتركية (١) كما طلب السوفيت فى مذكرة فى ٧ أغسطس ١٩٤٦ تعديل معاهدة مونترو Montreux * ووضع الدفاع عن المضايق فى أيدى روسيا وتركيا (٢) وفى نفس الشهر قدم الأتحاد السوفيتى مذكرات متطابقة إلى واشنطن ولندن يقترح فيها إدارة جديدة للمضايق ولم تترك المذكرة للولايات المتحدة سوى بديلين إما البقاء بعيدا عن الساحة وترك موسكو تسيطر عى المضايق أو الإنحياز لتركيا ومواجهة خطر الصدام من السوفيت حول المضايق.

وكان ترومان يعى البديلين وأخطارهما وكان يعى أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة متبعا فى ذلك رأى الرئيس روزفلت الذى أبلغ للحكومة التركية فى ٧ نوفمبر ١٩٤١ أن الدفاع عن تركيا أمر حيوى للدفاع عن الولايات المتحدة (٣) .

وخلال أسبوعين من تلقى المذكرة السوفيتية ، سلمت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لروسيا مذكرات متماثلة ترفض المقترحات السوفيتية وقد أدى رفض المذكرة السوفيتيه وإرسال الولايات المتحدة لوحدات بحرية إلى البحر المتوسط إلى بدء عهد جديد فى السياسة الأميريكية انتقل فيها الدفاع عن أوروبا من بريطانيا وفرنسا إلى الولايات المتحدة، ففى بيان عام فى ٣٠ سبتمبر ١٩٤٦ أعلن فورستال Forrestal وزير البحرية الأميريكية أنه من المقرر إيفاد مجموعة من السفن الأميريكية فى البحر المتوسط لدعم قوات الاحتلال المتحالفه فى أوروبا ولحماية المصالح الأميريكية فى المنطقة (٤) .

ولم تكن وزارة الخارجية الأميريكية بدورها بعيدة عن مراقبة هذه التطورات وأثرها على الموقف فى الشرق الأدنى . والأخطار التى ينطوى عليها ويمثلها بالنسبة للسلام العالمى، وفى نهاية عام ١٩٤٥ (١٩٤٥/١٢/٢٨) أعد «لوى هندرسون» مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية مذكرة عن الموقف فى الشرق الأدنى والأخطار التى يمثلها وقد وصف هندرسون الموقف فى الشرق الأدنى بأنه «أرض خصبة للأطماع الدولية وأن الأهداف القومية للدول الكبرى الأربعة تتصادم، وأن الأهتمام الأكبر للولايات المتحدة بالمنطقة ليس مجرد الاشتراك في استخراج النفط أو المنافع العائد من التجارة، بل في منع التطورات التي قد تهدد مبادىء الأمم المتحدة مما قد يؤدى إلى تعطيل أو انهيار المنظمة وبالتالى إلي نشوب حرب عالمية ثالثة» وشرح هندرسون فى تحليله للموقف عن الشرق الأدنى السياسات المتصارعة للدول الكبرى فبريطانيا تحاول استخدام المنطقة كسد ضخم يحول دون تدفق السوفيت فى اتجاه الجنوب ، وفرنسا بدافع من الكبرياء الوطنى تحاول الاحتفاظ بوضع مميز فى سوريا ولبنان، والأتحاد السوفيتى يبدو مصمما على تحطيم البناء الذى اقامته بريطانيا بحيث تستطيع الاندفاع إلى تركيا والدردنيل وإلى البحر المتوسط وإلى إيران والخليج الفارسى والمحيط الهندى . أما الولايات المتحدة فقد كانت تطبق سياسة الباب المفتوح فى الشرق الأدنى ولا تعتبر أن أى دولة فى الشرق الأدنى تقع فى منطقة نفوذ أى قوة كبرى وأن فكرة تمتع أى قوة كبرى واحدة بوضع متميز بنصوص اتفاقيات خاصة قد عفا عليها الزمن وتهدد السلام (٥) .

1- Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers 1945 Vol, I Washington, U.S. Govt. pp. 1015-1018.

2- Dept of State Bulletin, 15, 1 Sept., 1946 pp. 420-422.

3- Foreign Relations of the United States, 1941, Vol III, Washington, Dept. of State, 1959 pp. 922-923.

4- Dept. of State Bulletin, Supplement Vol XVI, no. 409, May 4, 1947 pp. 885-86.

وصف لوى هندرسون المقصود بالشرق الأدنى بأنه يشتمل على تركيا البحر المتوسط وبحر ايجه سوريا ـ لبنان فلسطين شرق الأردن ومصر بما فيها قناة السويس السعوديه العراق ـ ايران منطقة الخليج وأفغانستان

5- U.S.F.R. 1946, Vol III, 1969 pp 1-6.

* حددت معاهدة «مونترو» عام ١٩٣٦ حقوق تركيا فى السماح للسفن الحربية للعبور بين البحر المتوسط والبحر الأسود وقت الحرب والسلم.

ولم تكن الضغوط السوفيتية موجهة إلى تركيا فقط بل إلى إيران واليونان، فبالنسبة لإيران كانت قوات الحلفاء طبقا للمعاهدة الإنجليزية السوفيتيه الإيرانية فى عام ١٩٤٢ سوف تنسحب من ايران خلال شهور بعد وقف الحرب، ولكن الأتحاد السوفيتى حاول إقامة نظام موال له فى شمال إيران فبمساعدة القوات السوفيتية المتمركزة فى إيران استطاع اقامة حكم شيوعى فى اذربيجان Azarbaijan وابلغ ستالين وزير الخارجية الأميريكية «جميس بيرنز» فى مؤتمر موسكو لوزراء الخارجية الذى عقد فى ديسمبر ١٩٤٥ أن القوات السوفيتيه سوف تبقى فى إيران . وفى ١٩ يناير ١٩٤٦ قدمت ايران شكوى إلى مجلس الأمن بأن وجود القوات السوفيتيه فى ايران وتدخلها فى شؤونها الداخلية يخلق تهديدا محتملا يؤدى انفجاره إلى تهدد السلم والأمن الدوليين وأوصى المجلس بأن يدخل الأطراف فى مفاوضات مباشرة، وفى ٢٩ مارس ١٩٤٦ قدم وزير الخارجية الأميريكية بيرنزByrnes مشروع قرار لمجلس الأمن ينص على أن المجلس قد أرجأ النظر فى الموضوع حتى ٦ مايو حتى تقدم حكومتا إيران والأتحاد السوفيتى تقريرا للمجلس عن انسحاب كافة القوات السوفيتية من كل إيران (١) .

وفى ابريل ١٩٤٦ تم التوصل إلى أتفاق بين الأطراف لتسوية المشكلة الإيرانية سلميا وانسحبت القوات السوفيتيه من شمال إيران، وفى ٦ مايو ابلغت إيران مجلس الأمن بانسحاب القوات السوفيتيه وكان موقف وزارة الخارجية كما تاكد فيما بعد من مبدأ ترومان فى ١٢ مارس ١٩٤٧ أن الحكومة الايرانية قد وجدت الشجاعة لرفض الضغوط السوفيتيه (٢) .

أما فى حالة اليونان فقد أخذ الضغط السوفيتى شكل الحرب الأهلية بين الحكومة والثوار الشيوعيين وكان الموقف الاقتصادى يزداد سوء كل يوم والحرب الأهلية تمزق البلاد ولم يكن هناك من سبيل لانقاذها سوى المساعدة الخارجية وكانت بريطانيا نفسها تواجه صعوبات جمة وسرعان ما ابلغت الولايات المتحدة فى ٢١ فبراير أنه بعد ٣١ مارس ١٩٤٧ فإنها لن تستطيع تقديم أى مساعدة عسكرية لليونان أو تركيا.

وفى ٣ مارس ١٩٤٧ وجه رئيس وزراء اليونان كونستانتين ماكسيموس Maximos ووزير خارجيتها تسالداريس Tsaldaris رسالة إلى وزير الخارجية الأميريكية الجنرال «مارشال» وصفا فيه الموقف المتدهور فى اليونان وطلبا مساعدة فورية من حكومة الولايات المتحدة وكان انهيار اليونان يعنى أن الشرق الاوسط كله وجنوب أسيا وشمال أفريقيا سوف تفتح أمام المغامرات السوفيتية كما أن أوروبا الغربية وهي على شفا كارثة اقتصادية وسياسية لايمكن ان تصمد أمام الصدمة المادية والسيكولوجية للاختراق السوفيتى إلى البحر المتوسط والمحيط الهندى (٣).

وإزاء هذا الموقف كان أمام الولايات المتحدة عدة بدائل إما تجاهل الموقف وبالتالى ترك الشرق الأوسط للسوفيت فى الوقت الذى وصف فيه ترومان هذه المنطقة فى يوم الاحتفال بالجيش الأميريكى بالالفاظ التالية:

1- U.N. Journal of the Council no. 24, april 8, 1946.

2- Hoskins, L.. Halford, The Middle East : Problem area in World Politics, (New York McMillan, Co.) 1958 p. 178.

Joseph, Jones, The Fifteen Weeks (New York, 1955, The Vicking Press,) p. 53. وانظر :

3- Ibid. p. 11.

Norman A. Graebner, Cold War Diplomacy, (N.J.D.V. Norstand, 1962). وانظر ايضا

وجول وصف خطورة الموقف واليونان واثاره الاستراتيجية انظر تقارير هيئات الأركان المشتركة ووزارتى الخارجية والبحرية التى دفعت الرئيس ترومان إلى الموافقة على برامج المساعدة لليونان وتركيا ازاء انسحاب بريطانيا المتوقع من مسؤولياتها شرق البحر المتوسط انظر :

U.S. Dept. of State, Foreign Relations 1947 Vol. V. p. 58.

Harry. S. Truman, Memoris Vol II Years of Trial and hope, (Garden city, Doubleday, Co. Inc. 1956 p. 100. انظر كذلك مذكرات ترومان

«إن المنطقة تضم موارد طبيعية هائلة وهى تقع فى مفترق أيسر طرق المواصلات البرية والجوية والبحرية ومن ثم فهى منطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية فائقة لكن دولها ليست قوية بدرجة كافية فرديا أو جماعيا بحيث تصمد أمام العدوان العنيف [1] أما البديل الثانى فهو أن تتحمل الولايات المتحدة مسئولياتها التى نتجت عن تخلى بريطانيا عن أعبائها.

وفى ١٢ مارس ١٩٤٧ فى خطاب بالغ الأهمية أمام جلسة مشتركة للكونجرس أشار ترومان بصفة خاصة إلى اليونان وتركيا وقال اعتقد أن سياسة الولايات المتحدة لابد وأن تكون دعم الشعوب الحرة التى تقاوم محاولات الاخضاع من أقليات مسلحة أو من ضغط خارجى. وأن شعوب العالم، تتطلع إلينا لدعمنا فى الحفاظ على حياتها واننا إذا ما فرطنا فى قيادتنا فإننا نهدد سلام العالم وأوضح ترومان أن حرية أميريكا تتوقف على حرية العالم كله «وأن النظم الشمولية المفروضة على الشعوب الحرة بالعدوان المباشر أو غير المباشر تزعزع أسس السلام الدولى ومن ثم أمن الولايات المتحدة. وأنه لابد وأن تساعد الشعوب الحرة فى تحديد مصائرها بنفسها» واختتم ترومان خطابه بقوله «لقد وضعت على كاهلنامسؤليات ضخمة بسبب الحركة السريعة للأحداث وأننى على ثقة أن الكونجرس سوف يواجه المسؤليات بشجاعة [2]، وطلب الرئيس ترومان من الكونجرس اعتماد مبلغ ٤٠٠ مليون دولار فى شكل مساعدة اقتصادية وعسكرية لتلك الدول، وخلال شهرين وافق الكونجرس على الطلب وقد عرفت تلك السياسة بعدئذ باسم مبدأ ترومان التى يمكن وصفها بأنها الرد الأميريكى على المسلك السوفيتى بعد الحرب العالمية الثانية فى إطار عام من المواجهة الغربية بزعامة الولايات المتحدة، كما كانت بمثابة الإعلان الرسمى لانتهاء التحالف بين الولايات المتحدة وروسيا خلال الحرب.

هذه السياسة الأميريكية الجديدة التى عرفت باسم «سياسة الأحتواء» Containment Policy، إنما تعكس التسلسل المنطقى للأحداث، فقد كان ترومان يدرك أن القوة ضرورية لردع الدوافع التوسعية لروسيا فقد كتب ترومان فى مذكراته يقول «لقد كنت ادرك بوضوح تام ماذا يعنى إحياء النزعة الإنعزالية الأميريكية بالنسبة للعالم بعد الحرب العالمية الثانية، إذ كان من الواضح أنه بدون المشاركة الأميريكية فلن تكون هناك قوة قادرة على التصدى بندية لروسيا، ولوكنا قد أولينا ظهرنا للعالم فإن مناطق مثل اليونان لضعفها وانقسامها نتيجة للحرب كانت ستسقط فى الفلك السوفيتى، ونجاح روسيا فى مثل هذه المناطق، وعدم اهتمامنا يمكن أن يؤدى إلى انتعاش الأحزاب الشيوعية فى دول مثل إيطاليا وفرنسا... إن عدم الحركة والأنسحاب إلى القلعة الاميريكية يمكن أن يفسر بأنه تسليم مناطق ضخمة للروس ولقد كان هذا وقت انحياز أمريكا بوضوح إلى جانب العالم الحر وعلى رأسه [3].

1- Dept. of State Bulletin april 14, 1946 p. 62.

2- Dept. of State Bulletin, march 23, 1947, pp.

3- Truman, S. Harry, Memoirs, op. cit p. 102 Norman, Graebner, The Truman administration and the Cold war, Current History, Oct. 1958. 1958 pp. 223-225.

كما أن قراءة وصف (ترومان) فى مذكراته لسياسة الأحتواء ، ولتعريف (كينان) لها يشير إلى أن مفهوم هذه السياسة الجديدة كان يتركز اساسا على احتواء الخطر الشيوعى من أوروبا والحيلوله دون تغلغله فى مناطق جديدة مثل الشرق الأوسط فهو فى الواقع العملى حصار للاتحاد السوفيتى سياسيا واقتصاديا ومذهبيا داخل حدود اوروبا الشرقية اى داخل حدود معينة ، وابعاد دول وشعوب أوروبا الغربية من الوقوع فى براثن الشيوعية.

انظر تحليل مبدأ ترومان وسياسة الاحتواء فى :

Paterson, G. Thomas, American Foreign Policy, A History Since 1900 2 nd ed. (D.C Heath & Co., Lexington, U.S.A) 1983, pp. 449-451.

وانظر ايضا : Norman, Graebner, The age of Global power, The United States since 1939 (John Wiley & Sons, N.Y. 1979) pp. 91-94

وإذ أحس السوفيت أن أوروبا الغربية قد أصبحت موصدة أمامهم، فقد اتجهوا إلى تركيز دعايتهم وجهودهم فى منطقة الشرق الأوسط التى اعتبروها أرضا صالحة لتغلغلهم، وبدأت روسيا تثير المتاعب أمام النفوذ البريطانى وبالذات فى فلسطين حيث طالبتها بالانسحاب أكثر من مرة وصوتت لصالح قرار تقسيم فلسطين وحينما نشبت حرب فلسطين بادر السوفيت بدعم القدرة العسكرية لليهود من خلال صفقة أسلحة تشيكية مع حكومة إسرائيل التى أعلنت فى ١٤ مايو ١٩٤٨ ولم يتوان السوفيت عن الاعتراف باسرائيل فور الإعلان عن قيامها [١] .

ولقد اقتضى أحتواء الشيوعية فى أوروبا برنامجا متكاملا لإقالة الاقتصاد الأوروبى من عثراته، وهذا البرنامج اقترحه «جورج مارشال» George Marshall وزير الخارجية الأميريكية عام ١٩٤٧ وعرف بأسم «مشروع مارشال» وكانت أولى متطلبات نجاحه تجميع الموارد الأوروبية لتقليل التنافس، وقد أدى هذا الأقتراح إلى بدء مشروع مارشال ثم إلى إنشاء منظمة دفاعية تضم مجموعة من دول شمال المحيط الأطلنطى على الجانبين الأوروبى الأميريكى فى عام ١٩٤٩ عرفت باسم منظمة حلف الأطلنطى [٢] . لقد كان مبدأ ترومان يمثل تحولا هاما فى السياسة الخارجية الأميريكية بعد الحرب العالمية الثانية اذ صدر كرد فعل للمخاوف التى أثارتها روسيا [٣] . وقد أسفر هذا المبدأ عن سلسلة من ردود الفعل والسياسات الأميريكية للمشاركة الإيجابية فى العالم كله، ففى خلال السنوات الباقية من إدارة الرئيس «ترومان» بل وخلال السنوات الثمانية لإدارة الرئيس ايزنهاور ظل الدفاع عن الشرق الأوسط وتدعيم تلك الحلقة الضعيفة فى الدفاع الغربى ضد الشيوعية يحتل أولوية هامة فى السياسة الخارجية الأميريكية [٤] وعلى الرغم من ذلك فقد واجهت السياسة الخارجية الأميريكية فى الشرق الأوسط صعوبات جمة فى الترويج لمبادراتها الدفاعية، وقادت مصر معارضة هذه المبادرات الدفاعية سواء قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ أو بعدها.

وقصارى القول أن السياسة الخارجية الاميريكية إذ استشعرت ضرورة التحرك لتحمل مسؤلياتها فى قيادة العالم الحر لمواجهة الخطر السوفيتى فكرت فى اتباع سياسة جديدة أطلق عليها سياسة الأحتواء التى انبثق

انظر 1- Cohen, Michael, j. Palestine and the great powers 1945-1948 (Princeron University Press) 1982 p. 262.

خاصة التاييد السوفيتى للصهيونية ولتقسيم فلسطين فى الأمم المتحدة.

٢- لم يكن مبدأ ترومان سوى عنصر واحد فى استراتيجية منسقه متكاملة اما العنصر الثانى فهو ما اعلنه «جورج مارشال» وزير الخارجية الأميريكى فى ٢٦ يونيو ١٩٤٧ وهو إن لم يشر بالاسم إلى الاتحاد السوفيتى او إلى الدول الشيوعية ، لكن برنامجه كان مفتوحا لكل الدول الأوربية ، وقد وافق الكونجرس على خطة او مشروع مارشال فى صيف ١٩٤٧. وكان مبدأ ترومان ومشروع مارشال يعنيان ان القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يسيران فى طريق التصادم ، انظر Shulzinger, Robert D., American diplomacy in the twentieth century, 1984 (Oxford University Press, N.Y) pp. 207-210.

وانظر : كذلك Divine, Robert, A, Since 1945 2 nd ed., Politics and diplomacy in recent american history (Alfred A. Knopf N.Y, 1979), p. 26.

وخاصة عن تاثير اعلان مبدأ ترومان فى انشاء منظمة حلف شمال الاطلنطى ـ الفصل الثانى . وانظر فى تعريف منظمة حلف شمال الاطلنطى (٤ ابريل ١٩٤٩) خاصة المادة الثالثة من الاتفاقية التى تعتبر الهجوم على اية دولة من اولها هجوما عليها جميعا.

Eliott, Florence, Summerskill, Michael, A Dictionary of Politics revised edition 1961, London, Penuguin Referernces Books p. 254.

وبطرس غالى : الاحلاف العسكرية ، ملحق الأهرام الاقتصادى اول نوفمبر ١٩٦٥ ص ٤٢ - ٤٤.

٣- ثار جدل حول مدى اعتبار مبدأ ترومان يمثل نقطة تحول فى السياسة الخارجية الأميريكية . انظر : Donovan, R, op. cit. pp. 270-271.

وانظر ايضا مقال : Gaddis, John Lewis, was the Truman doctrine a real turning point foreign affairs 52, no. 2 Jan. 1974 pp. 386-402.

4- Thompson, Caroll, American Policy in the Middle East, Current History, Oct. 1958 pp. 234.

ويقول المقال «ان تحقيق الاستقرار فى الشرق الأوسط اصبح حجر الزوابة فى السياسة الأميريكية تجاه المنطقة وانه انطلاقا من هذا المبدأ فقد خصصت الولايات المتحدة اعتمادات لبرامج الأمن المتبادل فى الشرق الأوسط وأن إدارة ايزنهاور قد ورثت هذه السياسة واستمرت عليها».

عنها نظام الاحلاف. وقد صاغ هذه السياسة «جورج كينان» George Kenan، أكثر خبراء وزارة الخارجية الأميريكية دراية بالشئون السوفيتية آنئذ. وكانت صياغة كينان لهذه السياسة Containment Policy. في مقاله الشهير في يوليو ١٩٤٧ بمجلة الشئون الخارجية Foreign affairs عن «مصادر السلوك السوفيتي» Sources of Soviet Conduct وكان رأى كينان «أن السياسة الأميريكية تجاه الأتحاد السوفيتي لابد وأن تكون الأحتواء الذى يتسم بالحزم وبالصبر واليقظة والمدى البعيد. كما كان يرى أن روسيا تتوسع كلما وجدت نقطة ضعيفة وأنه من واجب الولايات المتحدة خلق مراكز قوة حول هوامش الكتلة الشيوعية بتصفية نقاط الضعف وأن الوسيلة الأساسية للحيلولة دون التوسع السوفيتي هي جعل هذا التوسع مستحيل عسكريا حتى تتيقن روسيا أن العدوان لن يفيد. وقد أصبحت هذه الفرضيات بمثابة الخطوط الارشادية للسياسة الخارجية الأميريكية بعد ظهور الولايات المتحدة والأتحاد السوفيتي كأكبر قوتين عظميين في العالم المعاصر.

وبشكل أكثر تحديدا فإن «كينان» كان يرى أن الولايات المتحدة من خلال تطوير قواتها وأسلحتها للحفاظ على سيطرتها العسكرية يمكن أن تردع الأتحاد السوفيتي عن القيام بمغامرات عسكرية، ثم أنها تستطيع من خلال إبرام أحلاف مع الدول التي تتعرض للتهديد أو من خلال إصدار بيانات منفردة أن تدلل للاتحاد السوفيتي أن التوسع في اتجاهات معينة لن يكون أمرا مقبولا، وتستطيع ثالثا من خلال تقديم المعونة الاقتصادية للحلفاء ولكل الدول التي تصمم على الدفاع عن استقلالها ضد التهديدات السوفيتية أن تسهم في تطوير قوتها العسكرية والاقتصادية ضد الأخطار الخارجية والداخلية [١] . وبذلك يمكن القول أن الولايات المتحدة بإعلان مبدأ ترومان قد بدأت عصرا جديدا في مجال سياستها الخارجية في ظل مناخ الحرب الباردة أو الحرب السياسية مع الأتحاد السوفيتي بعد أن أيقنت أن عدم التحرك يعني انهيار الجناح الشرقي لأوروبا وشرقي البحر المتوسط وإنشاء سيطرة شيوعية عن الشرق الأوسط [٢] .

وباعلان مبدأ ترومان في ١٢ مارس ١٩٤٧، يمكن القول أن منطقة الشرق الأوسط قد دخلت دائرة الاهتمام المباشر لأمن الولايات المتحدة ولسياستها الدفاعية الأقليمية منذ بلورت سياستها الحازمة في شكل ردود فعل إيجابية تجاه التهديدات السوفيتية للشرق الأوسط [٣] ومنذ ذلك التاريخ ارتبطت الولايات المتحدة باتخاذ تدابير لمنع التغلغل السوفيتي في الشرق الأوسط، كما أن التدهور التدريجي للقوة البريطانية في العالم العربي أرغمها على بحث مشكلة الدفاع المشترك.

ويرى «جون بادو» John Badeau أن هذه المسئوليات الجديدة وهي احتواء التوسع السوفيتي الشيوعي كان لها أثرها في السياسة الأميريكية تجاه الشرق الأوسط والعالم العربي وإن لم تشكل توجها كافيا لصياغة سياسة خارجية تفصيلية تجاه الشرق الأوسط [٤] ويوافقه، كامبل John Campbell الرأى حين يقول «أنه لما كان التحدى السوفيتي في الشرق الأوسط عسكريا في طابعه فإن رد الفعل الدفاعي الأنجلو أميريكي أخذ شكل جهود بناء أحلاف عسكرية وخطط مشتركة للدفاع ومن ثم جاءت المحاولات الآلية التي أتبعت دون مراعاة كافية

1- Kenan, George, The Sources of Soviet Conduct, Foreign affairs, 25, July 1947 pp. 566-582.

وانظر ايضا : Needler, Martin, C. Understanding Foreign policy, (N. Y. Holt Rinehart, Winston Inc.) 1966 p. 102.

2- Spanier, Hohn W., American foreign policy since world war II 3 rd ed. Foreign policy (Frederick A. Praeger, London, N. Y. pp. 3040.

3- Campbell, John C., Defense of the East, Problems of American (Published for the council on foreign relations, Harper & Brothers, N.Y. 1958, pp. 29-34.

4- Badeau, John S., The American approach to the Arab world, N.Y. 1968, p. 18.

للظروف التاريخية والسياسية لتكون مع دول الشرق الأوسط قيادة متحالفة أو منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط [١] .

وحقيقة الأمر أن الأساس الأول للاهتمام الأميريكى الجديد بالشرق الأوسط والبحر المتوسط هو أساس استراتيجى، وكان الهدف المسيطر على السياسة الاميريكية هو وقف التوسع السوفيتى ومنع انتشاره من المناطق الداخلية إلى الاقاليم الساحلية، وباختصار فإن الاعتبارات الاستراتيجية خلقت اهتماما أميريكيا لكبح جماح الضغوط الخارجية عن المنطقة [٢] ، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة إلى البدء فى بناء دروع ضد التغلغل السوفيتى فى الشرق الأوسط [٣] وأصبح على الولايات المتحدة كأقوى دولة غير شيوعية أن تواجه هذا التحدى [٤] .

فقد كانت الاستراتيجية الأميريكية فى الشرق الأوسط تنطلق من تقدير لأهمية منطقة الشرق الأوسط كمنطقة ذات أهمية استراتيجية أساسية يعتمد عليها كل أمل فى النجاح العسكرى للحلفاء، وعلى أن هذه المنطقة يمكن الدفاع عنها، وأنه يجب وضع سياسة للمنطقة ودعم قدراتها العسكرية، ومن ثم حاجة الولايات المتحدة إلى سياسة واقعية تجاه الشرق الأوسط والبحر المتوسط، كما أن خسارة الشرق الأوسط تعنى خسارة كل امدادات البترول بالنسبة للدول الغربية، وخسارة الاستثمارات الرأسمالية الضخمة فى حقول البترول فى إيران والسعودية، وبالتالى يتعين على نصف الكره الغربى امداد المجهود الحربى للحلفاء بالبترول فضلا عن أن دول الشرق الأوسط بحاجة إلى قوات برية تستطيع صد الهجوم السوفيتى، ومن ثم فإن الاحتفاظ بالشرق الأوسط كان يتطلب من بريطانيا وأمريكا أن تعملا متعاونتين على الفور [٥] .

فطبيعة المصالح الأميريكية فى الشرق الأوسط كانت فى الواقع ذات طابع محدد ومباشر وذلك من حيث صلتها وتأثيرها على الأمن الاميريكى وهى أى هذه المصالح تستمد أساسا من الواقع الاستراتيجى للشرق الأوسط من حيث صلته بالأمن العالمى والنظام الدولى وتأثير ذلك على تسهيلات المواصلات فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج الفارسى باختراق الكتلة اليابسة فى يوراسيا برا وجوا وبحرا كمفترق طرق بين الشرق والغرب [٦] .

1- Campbell, John, America and the middle East, India Quarterly, April, June 1959, pp. 142-143.

2- Major problems of the United States foreign policy, 1951-1952, (prepared by the Staff of International Studies of the Brookings Institution 1951), Washington, D.C. p. 264.

3- Agwani, Mohamed Shafi, The United States and the Arab World 1945-1952, (Institute of Islamic Studies, Aligrah, India) with Introduction by A. Hourani, 1955. pp 110-11, 112-113.

4- Dulles, John foster, Challenge & Response in U.S. Policy, Foreign affairs, 1957, pp. 26-43.

5- McNulty, E. J., European Strategy reevaluated, U.S. Naval Institute proceedings, 1951, pp. 631-636.

وانظر ايضـــا : Crabb, Cecil, v., American foreign policyin the nuclear age, (Evanston, illinois, Row, peterson, & Co, 1960) p. 264.

حيث يستعرض اهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية بالنسبة للدفاع عن الغرب ضد التوسع الشيوعى.

وبالنسبة لاهمية نفط الشرق الأوسط فى العلاقات الدولية انظر :

Stevens, Sir Roger, Middle East Oil in international relations, (Leals University press, 1973).

وانظر كذلك الكتاب الذى وضعه هربرت فايس Herbert Feis قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية عن البترول والسياسة الخارجية الاميريكية عام ١٩٤٤ والذى يقول فيه «أن المصلحة الأميريكية تكمن فى التنمية الحرة الكاملة والوصول الحر إلى النفط والمصادر الأخرى فى الشرق الأوسط ، وأن مشكلة نفط الشرق الأوسط لا يجب أن تبحث بمعزل عن مشكلة النفط فى العالم كله .

Feis, Herbert, Petroleum and American foreign policy (Stanford University, California, march 1944.

6- Badeau, op. cit. p. 20-21.

وبالاضافة إلى ذلك كله مصلحة الولايات المتحدة فى الوصول إلى امدادات البترول فى المنطقة وبترول الشرق الأوسط الذى يمثل المصدر الأساسى للطاقة والقوة لاقتصاد أوروبا الغربية الحليف الرئيسى للولايات المتحدة الأميريكية (٦٠٪ من واردات النفط لغرب أوروبا تأتى من المنطقة) ومصدرا أساسيا للدفاع العالمى. ومن وجهة النظر الأميريكية فقد كان الخطر الوحيد الذى يهدد الشرق الأوسط مصدره العالم الشيوعى، ومن ثم كانت ضرورة احتواء هذا الخطر مما جعل الدفاع على الشرق الأوسط يمثل بؤرة المصالح الأمريكية. لقد كان البحث عن الأمن فى الشرق الأوسط والدفاع الأقليمى عنه هو هدف الاستراتيجية الأميريكية فى تلك المنطقة التى تمثل موقعا مانعا أو عائقا أمام التغلغل السوفيتى إلى البحر المتوسط [١] . فى إطار هذه المصالح وفى ضوء تلك الأهداف (الأمن والدفاع) [٢] كانت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تواجه أربع تحديات أو صراعات أساسية أولهما الصراع مع الأتحاد السوفيتى حول السيطرة الاستراتيجية على المنطقة كلها، وثانيها التنافس بين المصالح الغربية الناتجة من تصفية الامبراطوريات القديمة وثالثها التنافس بين الدول الغربية حول زعامة العالم العربى، ورابعا الصراع العربى الاسرائيلى، وتجاه كل صراع من هذه الصراعات كانت الولايات المتحدة تجد نفسها طرفاً لابد أن يكون له موقف وسياسة واتجاه [٣] ولعل أولى التحديات التى سوف تواجه السياسة الأميريكية التى تسعى للبحث عن أمن المنطقة والدفاع عنها هى النزاع المصرى الانجليزى والنزاع العربى الاسرائيلى[٤] وهما موضوعان لفصلين مستقلين، مما سيفرض على السياسة الخارجية الاميريكية اتخاذ موقف أو انتهاج سياسة تعمل للوساطه لتسوية هذين التحديين، النزاع المصرى الانجليزى والتسوية السياسية لمشكلة فلسطين [٥] . ويرى (بادو) أن هذه الأهداف التى سعت الولايات المتحدة لتحقيقها قد طرحت صعوبات أو تناقضات فى أولوياتها [٦] خاصة ما يتصل بالتناقض بين نزعة الحياد والاستقلال فى بلدان الشرق الأوسط وسياسة التحالف للدفاع ضد روسيا التى انتهجتها الولايات المتحدة والواقع أن هذا التناقض الذى ألمح إليه (بادو) فى أولويات السياسة الاميريكية سوف يكون نقطة من نقاط الصدام الهامة بين اتجاهات السياسة الخارجية الاميريكية من ناحية ومواقف مصر الحيادية، أو الاستقلالية من ناحية أخرى.

وبقدر ما تأثرت المصالح الاستراتيجية الأميريكية فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط بضغوط خارجية ودولية بقدرما تأثرت بضغوط اقليمية (النزاع المصرى الانجليزى ثم العربى الاسرائيلى) فمنذ نهاية الحرب

1- Hoskins, Halford, The quest for security in the Middle East (Annals of American academy) pp. 138-140 July 1954.

وانظر كذلك حول أهمية حوض البحر المتوسط فى الاستراتيجية الأميريكية والاهمية التاريخية للوجود البحرى الأميريكى فى البحر المتوسط :

Lewis, W. Jesse, Jr, The Strategic balance in the Mediterranean, (American enterprise for public policy research) Washington D.C. 1976)

Wyle, J.C., The Sixth fleet and American diplomacy pp. 55-60 in Hurewitz (ed.) Soviet-American rivalry in the Middle East.

وعن نقل سياسة الاحتواء من البر إلى البحر كتطبيق للاستراتيجية الاميريكية فى البحر المتوسط لسد «فراغ القوة» انظر : Zartman, William, The Mediterranean : Biridge or barrier (U. S. Naval Institute proceedings, Feb. 1967) pp. 65-71.

Hoskins, Halford, The Middle East problem area in world politics (Chapter 13) Question of Strategy in Middle East Defense, (chapter 14) The Search for situations of Strength, Mc Millan & C. N.Y.Y. 1954, pp. 255-229.

2- Straus, Robert, Hupe, in Thayer, W. Philip, Tensions in the Middle East, Johns Hopkins Press, p.6.

3- Ruth, E. Libby, Vice Admiral, Strategic Military Importance of the Middle East, in Thayer (ed.) Ibid.

4- Fatemi, S.N. The United States in the Changing Middle East, (The annals of American academy) July 1954 pp. 151-157.

5- Hall, Harvery, American Interests in the Middle East, (Headline series no. 72 Nov. Dec. 1948, pp. 7-50.

6- Badeau, John S, The Middle East Conflict in priorities, foreign affairs 1957, pp. 232-240.

العالمية الثانية والمنطقة تعانى من اضطرابات داخلية فالشعور القومى المتدفق بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى محاولة استبعاد الوجود العسكرى الأجنبى منها وينطبق هذا بصفة خاصة على مصر، فقد أصبحت العلاقات البريطانية مع مصر والتى تحكمها معاهدة ١٩٣٦ موضعاً للمراجعة عام ١٩٤٦ وكان المصريون متلهفين على إجلاء القوات البريطانية عن قناة السويس إلا أن وجود قاعدة عسكرية بريطانية قوية فى مصر كان أمرا حيويا للاستراتيجية الأميريكية والبريطانية [١] .

وحتى نهاية عام ١٩٤٦ لم يكن الموقف فى مصر معاديا للولايات المتحدة خاصة أبان أزمة صدقى بيفين أكتوبر ١٩٤٦ بشأن مراجعة المعاهدة المصرية الانجليزية لعام ١٩٣٦[٢] والتى جاءت بوزارة جديدة برئاسة النقراشى باشا[٣] وقد كانت السياسة الخارجية المصرية تأمل فى تأييد البيت الأبيض فى مواجهة الحكومة البريطانية فقد ذهب إبراهيم عطا الله باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى إلى الولايات المتحدة فى ابريل ١٩٤٧ لجس نبض الولايات المتحدة بالنسبة لتقديم معونة فنية وعسكرية للجيش المصرى، وفى ٢ سبتمبر ١٩٤٧ قام رئيس الوزراء المصرى (النقراشى باشا) بزيارة واشنطن وطلب من الحكومة الأميريكية ايفاد فنيين للقوات المصرية *

هذا الموقف من الحكومة المصرية كان دليلا على أنها تأمل فى أن تلعب الولايات المتحدة الأميريكية دورا فى جلاء البريطانيين عن مصرلكن مصر نسيت أن التحالف الاستراتيجى وعدم وضوح التناقض آنئذ فى المصالح بين بريطانيا والولايات المتحدة لن يجعل الولايات المتحدة تضحى بعلاقاتها مع بريطانيا أو الضغط عليها من أجل جلائها عن الأراضى المصرية، ومن ثم كان من الطبيعى الاتستجيب الولايات المتحدة لأمانى مصر فى تحقيق جلاء بريطانيا[٤] حيث أن اصرار المصريين على تخليص بلادهم من القوات البريطانية كان سيوثر على مصالح الولايات المتحدة فى البحر المتوسط والشرق الأوسط لأن مصر فى ذلك الوقت كانت لا تملك القدرة العسكرية الكافية من وجهة النظر الأميريكية ـ للدفاع عن نفسها فى مواجهة الأخطار الخارجية المحتملة ومن ثم فإن الولايات المتحدة كانت ترى أنه من مصلحة مصر التفاهم مع بريطانيا بأسلوب ودى حتى يمكن تحقيق دائرة تحالف تربط مصر بغيرها من الدول المجاورة تحقيقا لاستراتيجيتها الخاصة بالاحتواء.

ومن هنا كانت أهمية العلاقات الأنجلو مصرية بالنسبة للولايات المتحدة والتى تنبع من الدور الهجومى والدفاعى المحتمل والذى يمكن أن تقوم به مصر فى حالة حدوث هجوم سوفيتى على الشرق الأوسط وكان ثمة أهمية خاصة لهذه المشكلة، حيث أن الدفاع عن المنطقة ككل يعتمد على ايجاد حل لها، فمواقع القوة الاميريكية فى تركيا واليونان سوف تتأثر سلبا إذا اختفى مركز هام مثل مصر من إطار الدفاع الاقليمى الأميريكى وظلت

1- Major problems of the United States foreign policy 1951-1952. op. cit., p.266.

٢- طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ دار الشروق طبعة ثانية ١٩٨٣ ص١١٩ – ١٣٠.

٣- وقد استقالت وزارة إسماعيل صدقى فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ وشكل محمود فهمى النقراشى وزارته التى استمرت فى الفترة من ١٩ ديسمبر ١٩٤٦ إلى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨.

انظر : يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وحدة الوثائق والبحوث التاريخيه القاهرة ١٩٧٥ ص١٤٨.

* سوف نتناول هذا الموضوع بالتفصيل فى موضع لاحق عند بحث الدور الأميريكى فى النزاع المصرى الانجليزى والموقف الأميريكى من تسليح الجيش المصرى.

4- Agwani, op. cit., p. 113.

المشكلة التى تواجه السياسة الأميريكية نحو مصر هى حل وتسوية نقاط الاحتكاك العسكرية والسياسية بين مصر وبريطانيا من أجل دعم قدرة مصر لردع العدوان الشيوعى[1] .

ثانيا: تطبيقات السياسة الخارجية الأميريكية فى ضوء اتجاهاتها الجديدة تجاه الشرق الأوسط على مصر خاصة.

لقد كان لأعلان مبدأ ترومان فى مارس ١٩٤٧ أثره المباشر على السياسة الدفاعية الأميريكية تجاه الشرق الاوسط، ويمكننا أن نميز هذه المرحلة من السياسة الاميريكية نحو مصر وحتى سنة ١٩٥٢ بثلاثة مراحل متتالية:

المرحلة الاولى ما بين عام ٤٧ ـ ١٩٤٨ وهو مرحلة يمكن أن نطلق عليها المشاورات والتنسيق المشترك مع بريطانيا للبحث عن اطار دفاعى لمنطقة الشرق الأوسط ومكانة مصر فى هذا الاطار بما عرف تحت اسم "مباحثات البينتاجون" ١٩٤٧، أما المرحلة الثانية فهى ما يمكن أن نصفه بأسم مرحلة "المقترحات" وهى أساسا بداية البحث عن "الترتيبات الاقليمية متعددة الاطراف بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومصر، واتصفت بتردد السياسة الخارجية الاميريكية فى اتخاذ قرار حاسم فى الاضطلاع بمسئولية هذا الترتيب وهى الفترة التى غطت عامى ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ وقد شهدت فترة البحث عن حل هذه، مؤتمرات اقليمية هامة للدبلوماسية الاميريكية فى كل من اسطمبول (١٩٤٩) والقاهرة (١٩٥٠) لمحاولة التوصل لتصور محدد عن نظام الدفاع الاقليمى للشرق الاوسط. أما المرحلة الثالثة فهى ما يمكن أن نصفه بمرحلة اتخاذ الاجراءات وهى التى بدأت السياسة الخارجية الاميريكية تميل بالفعل إلى اتخاذها لقرار ايجابى بالمشاركة المباشرة فى نظام الاحلاف فى الشرق الاوسط بعد أن كانت تفضل أن تترك لبريطانيا المسئولية الأولى. وقد انتهت فترة اعادة التقييم هذه بقرار انشاء قيادة الشرق الاوسط أو ما عرف باسم Middle East Command التى قررت فى أكتوبر ١٩٥١ تقديم مقترحات بشأنها إلى الحكومة المصرية. والواقع أنه كان لمصر مكانة متميزة فى السياسة الدفاعية الاميريكية تجاه الشرق الاوسط فى المراحل الثلاثة المتعاقبة مرحلة المشاورات والتنسيق مع بريطانيا ومرحلة البحث عن حل اقليمى (مرحلة المقترحات) ثم مرحلة اعادة التقييم (مرحلة اتخاذ المبادرات والاجراءات) وفيما يلى تفصيل لهذه المراحل الثلاث:

المرحلة الاولى:

فى سبتمبر ١٩٤٧ جرت مباحث بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط فى ضوء اقتراح "بيفين" بهدف التوصل لتفاهم ودى إزاء سياسة مشتركة ومسئولية مشتركة حيال المنطقة [2] وكان ذلك بمناسبة رغبة بريطانيا فى الانسحاب من اليونان. وكان تقدير وزارتى الحرب والبحرية الأميريكتين أن الوجود البريطانى فى اليونان رمز لتصميم بريطانيا والقوة الغربية على استمرار استقلال اليونان، بينما كان تقدير الخارجية البريطانية أن هذه المباحثات يجب أن تكون ذات طابع سياسى شامل والا يقتصر على المسائل الدفاعية بين الخبراء العسكرين بل صياغة خطة عمل مشتركة فى المجالين السياسى والاقتصادى على أساس تقدير متفق عليه للوضع الاستراتيجى [3] . كان الموقف الأميريكى فى هذه المباحثات

1- Major problems of the United States foreign policy. op. cit. p. 285.

2- U.S.F.R. 1947, Vol. V, 1971, p. 491.

3- Ibid. p. 495.

يؤكد على ادراك قيمة الشرق الأوسط وخطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية والثروة المعدنية الهائلة والأخطار المترتبة فى القومية المتصاعدة بين الشرق الاوسط واتجاهها للعداء نحو الغرب، وتحدد الهدف الاميريكى فى هذه المباحثات بانه الحيلولة دون اطماع الدول الكبرى أو منافساتها والحيلولة دون تحول الخلافات المحلية إلى صراع مكشوف قد يؤدى إلى حرب عالمية ثالثة وكذلك الحيلولة دون الاطماع السوفيتية التى لو تحققت فقد يكون لها تاثير خطير ليس فقط على المصالح الاميريكية فحسب بل على الموقف العام تجاه الأتحاد السوفيتى[١].

أما من الناحية العسكرية فكان الموقف الأميريكى يؤكد على أمرين، أولا الاحتفاظ بالقوات البريطانية فى اليونان، وثانيا الاحتفاظ بالقواعد الحالية فى السويس أو ببدائل لها [٢]

وبالنسبة للقواعد العسكرية فى مصر بالتحديد كان الموقف الأميريكى يرى أنه لأسباب تتصل بالأمن الاقيلمى والاستقرار الأقيلمى فإن الولايات المتحدة ترغب فى بقاء القوات البريطانية فى المنطقة بشكل عام وأنه فى ظل الحرب الحديثة لا يمكن أن تعتبر القوات فى قاعدة السويس دفاعا كافيا عن القناة وذلك إزاء إصرار المصريين على المطالبة بجلائها مما يجعل سلبيات بقائها أكبر من ايجابياتها إزاء العدوان الروسى المحتمل ومن ثم فان الولايات المتحدة تأمل أن تنقل قاعدة السويس إلى مكان اخر [٣].

ومع هذا الموقف المبدئى للخارجية الأميريكية لتفضيل نقل القاعدة البريطانية من مصر إلى مكان آخر فقد كان ترى أنها لن تلح على الجلاء عن القاعدة إلى أن تتاح قاعدة كبرى ثابته مثل برقة. كما كان تقدير وزارة البحرية الاميريكية أنه من الأهمية بمكان للولايات المتحدة والدول الغربية الوصول إلى مصادر الشرق الاوسط واستخدام خطوط مواصلات البحر المتوسط مما يفرض عدم انتقال السيطرة على جبال طارق والسويس إلى قوى معاديه للولايات المتحدة مع تمكين القوات الموالية للولايات المتحدة من استخدام هذين الموقعين بفاعلية[٤] ، وكان موضوع الاحتفاظ بالقواعد البريطانية فى مصر بالتحديد موضوعا لمباحثات أميريكية بريطانية فى ١٦ أكتوبر ١٩٤٧ اتفقت فيه الولايات المتحدة فى الرأى مع البريطانيين بأنه من الأهمية البالغة بهدف الحفاظ على أمن الشرق الأوسط وحفظ السلام العالمى أن يكون للبريطانيين تسهيلات استراتيجية محدده فى مصر ولابد أن يكون احتفاظهم بهذه التسهيلات فى وقت السلم على نحو يسمح باستخدامها بفاعلية وبسرعة فى حالة الخطر المباشر على أمن الشرق الأوسط وضمان حق العودة من أجل الاستخدام الكامل لهذه التسهيلات الخارجية.

كما كانت الخارجية الأميريكية ترى أنه لضمان حقوق بريطانيا فى التسهيلات فمن الضرورى التفاوض مع مصر حول اتفاقية مرضية وأن خير ما يمكن أن تتصوره الخارجية الأميريكية لهذه الاتفاقية هى أن تكون فى إطار عام من اتفاقيات الدفاع الاقليمى بين بريطانيا والدول العربية.

1- Ibid. p. 514.

2- Ibid. idem.

٣- انظر المذكره التى أعدتها وزارة الخارجية الأميريكية عن القواعد العسكرية فى مصر فى ملف الشرق الأدنى (بدون تاريخ)

Memo prepared in the Dept. of State, Washington (Undated) Military Questions (Bases - Egypt) Top Secret N.E.A. files, Lot 55, D 36, Ibid pp. 521-522.

4- Ibid, idem.

أما اذا لم تتحقق اتفاقية فى إطار اقليمى فلابد من بذل جهود جديدة للتفاوض على أساس اتفاقية ثنائية بين مصر وبريطانيا(١).

وطرحت المجموعة الأميريكية فى المباحثات المشتركة الموقف الأميريكى من الاحتفاظ بالحقوق العسكرية البريطانية فى مصر فى النقاط التالية:

١ - أن الحكومة الأميريكية نفسها غير مهتمة بالحصول على حقوق عسكرية فى.مصر فى الظروف الراهنة.

٢ - أن الحكومة الأميريكية فى نفس الوقت على استعداد للمساعدة فى اقناع الحكومة المصرية بأنه من مصلحة مصر نفسها ومصلحة السلام العالمى أن تبقى لبريطانيا تسهيلات عسكرية مع ضمان حقوق العودة لاستخدام التسهيلات فى حالة الخطر المباشر من الخارج على أمن الشرق الأوسط مع اقناع الحكومة المصرية أن مثل هذه الترتيبات يمكن أن تنفذ بطريقة لا تقلل من سيادة مصر أو استقلالها.

٣ - أن الولايات المتحدة على استعداد فى حالة تنفيذ مثل هذه الترتيبات اتخاذ عدة خطوات لدعم العلاقة مع مصر مثل النظربايجابية لطلب مصر لايفاد مستشارين عسكريين وأنواع أخرى من المعونه الفنية والعسكرية كما أن الحكومة الأميريكية ترى أنه من الخطير فى الظروف الدولية الراهنة أن تتخلى بريطانيا عن التسهيلات الاستراتيجية بموجب اتفاقها من مصر(٢).

واستقراء اتجاه المشاورات الثنائية بين المسئولين الأميريكيين والبريطانيين حول استخدام قاعدة السويس فى مصر يدل على أن السياسة الدفاعية الأميريكية حتى ذلك الوقت كانت تؤيد احتفاظ بريطانيابحقوقها فى التسهيلات دون أن يكون للولايات المتحدة دور مباشر أو مسئولية مباشره فى هذا الاطار وكل ما كانت تراه هو التوصل إما لاتفاق اقليمى جديد بين بريطانيا ومصر أو اتفاقية ثنائية جديدة مع استعدادهما لاقناع مصر بذلك والاستجابة لطلباتها من المستشارين العسكريين والمعونة الفنية.

والواقع أن هذا الموقف السياسى الذى اتخذته الولايات المتحدة كان مؤسسا على تقديرات هيئة الأركان الأميريكية المشتركة التى قدرت أن خطط الطوارئ التى أعدتها تفيد أن الاحتفاظ بمنطقة القاهرة السويس - الخرطوم فى شرقى البحر المتوسط هو الحد الادنى وأن هذه المنطقة (القاهرة السويس) سوف تخدم أولاً كقاعدة للعمل الجوى الهجومى ثم تستخدم فى المراحل اللاحقة لعمليات أخرى لاستعادة موارد نفط الشرق الأوسط وإن كان ثمة خطط أخرى تحت الدراسة تتضمن استخدام قواعد أخرى غير قناة السويس فى المنطقة (٣).

١- انظر ملاحظات وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة لدى افتتاح المباحثات المشتركة الخاصة بالشرق الأوسط . راجع.

Pentagon talks, Ibid, p. 563.

٢- انظر بيان المجموعة الأميريكية فى المباحثات عن الاحتفاظ بالحقوق العسكرية لبريطانيا فى مصر.

U.S.F.R. 1947, Vol. V. pp. 584-586.

وكان رئيس وزراء مصر فى أغسطس ١٩٤٧ قد طلب من وزير الخارجية بالنيابة ومن وزير الجيش ارسال خبراء عسكريين إلى مصر للمساعدة فى دعم الجيش لكنه اخطر أنه لا يمكن الالتزام بذلك فى غيبة وجود تشريعات محددة وكانت وزارة الخارجية الأميريكية ترى أن اتفاقية ١٩٣٦ بشأن البعثات والتدريب للمصريين ومشتروات الأسلحة من العوامل التى تحدد تطوير التعاون العسكرى مع مصر الأمر الذى يفرض على مصر مراجعة أو الغاء الاتفاقية كما كان (ترومان) قد استقبل رئيس الوزراء المصرى النقراشى فى اول سبتمبر ١٩٤٧ وقدم النقراشى لوزير الحربية فى ٣ سبتمبر نداء بطلب مستشارين عسكريين للجيش المصرى والسلاح الجوى المصرى وللمساعدة فى صناعة الأسلحة الصغيرة والذخائر . هامش رقم (٢) Ibid p. 806

٣- انظر دراسة هيئة الاركان الأميريكية المشتركة عن المصلحة الاستراتيجية [illegible] الأدنى.

U.S.F.R. Vol. V. 1948 part I pp. 2-3.

ودلالة هذه التقدير العسكرى أن السياسة الدفاعية الأميريكية مع أنها كانت تقوم أساسا على الدور البريطانى العسكرى فى مصر، لكنها كانت تعد خطط طوارئ محددة لاستخدام محور القاهرة ـ السويس كقاعدة للعمل الجوى الهجومى ثم قاعدة عمليات لاستعادة موارد نفط الشرق الأوسط، فمصر من ناحية العمليات العسكرية كانت برغم اسناد مسئوليتها لبريطانيا داخلة فى خطط طوارئ هيئة العمليات المشتركة الأميريكية وفي تفكيرها وتخطيطها العسكرى للمنطقة.

وعلى ذلك فمرحلة المباحثات المشتركة الأميريكية البريطانية التى تناولت مكانة مصر فى اطار الدفاع عن الشرق الأوسط كانت تسند المسئولية الأولى للدور البريطانى وإن تصورت الخارجية الأميريكية شكلاً جديداً لهذا الدور فى شكل اتفاق اقليمى أو اتفاق ثنائى جديد ومع ذلك كانت لها خططها العسكرية الخاصة باستخدام محور القاهرة السويس فى عملياتها الهجومية، لكن إطار الدور الأميريكى تجاه مصر كان لا يزال محدوداً مقيداً بالدور البريطانى.

المرحلة الثانية:

وفى مرحلة صياغة المقترحات مع بداية عام ١٩٤٩ ظهر التفكير فى ربط الدفاع عن الشرق الأوسط بالدفاع عن أوروبا بتوسيع نطاق حلف الشمال الأطلنطى ليشمل دول الشرق الأوسط وهذه الدول هى: اليونان وتركيا وسوريا ولبنان واسرائيل والأردن ومصر والسودان وارتيريا واثيوبيا والسعودية والعراق وإيران وافغانستان والهند [١].

وقد رأت إدارة التخطيط السياسى بالخارجية الأميريكية أن منطقة شرقى البحر المتوسط والشرق الأوسط تمثل أهمية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة إلى الحد الذى يحتم حرمان أى قوة معادية محتملة أى موطأ قدم فى هذه المناطق كما يحتم على الولايات المتحدة الاستخدام الكامل لقواتها العسكرية وامكانياتها السياسية والاقتصادية اذا اقتضى الأمر. وقدرت هيئة التخطيط السياسى أنه لتحقيق هذا الهدف فإنه من المرغوب فيه إنشاء مطار مناسب فى منطقة السويس تستخدمة القاذفات الأميريكية إلا أن الظروف السياسية تجعل من المستحيل فى هذا الوقت بالنسبة للولايات المتحدة الحصول على حقوق عسكرية فى مصر لأن الواقع السياسى والعسكرى لموقف الولايات المتحدة يحول بينها وبين التفاوض للتوصل لمثل هذه الترتيبات فضلاً عن أن الدول العربية لا ترغب فى الدخول فى تحالف مع الولايات المتحدة حاليا بسبب تدهور الموقف الناتج عن المسألة الفلسطينية [٢]. على أنه يمكن أن يكون البديل عن هذا التحالف إنشاء حلف اقليمى له نوع من الإرتباط أو احتمال الإرتباط بحلف شمال الأطلنطى، [٣] وان كانت ترى أن الحصول على تسهيلات كافية تجاه الجنوب فى البلاد العربية سوف يكون أمراً بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً مادامت الولايات المتحدة تقيم علاقات موالية لاسرائيل وبسبب روح العداء وعدم التعاون التى تثيرها تلك السياسة فى البلاد العربية [٤].

١- انظر مذكرة التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية فى ١٣ يونيو ١٩٤٩ عن توسيع نطاق اتفاقية شمال الأطلنطى لتشمل الشرق الأوسط :

Memo by Mr. Gordon P. Meriam of the policy planning Staff, Top Secret, Washington June 13, 1949, P.P.S. file, U.S.F.R. Vol. V, 1949, pp. 31-32.

2- Ibid. p. 33.

3- Ibid. P. 34.

4- Ibid. P. 34.

وانظر ايضا ملخص قرارات مجلس الأمن القومى حول اعتبارات الامن الاساسية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط Ibid pp. 39-45.

وكما أشارت مذكرة هيئة التخطيط السياسى إلى المحاذير الكامنة فى علاقات الولايات المتحدة الموالية لاسرائيل بالنسبة لإقامة حلف اقليمى فى الشرق الأوسط تضم الدول العربية، فإن المستشار السياسى والعسكرى بإدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية وضع تصوراً للموقف الاستراتيجى للولايات المتحدة فى شرقى البحر المتوسط والشرق الأوسط أبرز أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الدول العربية واسرائيل سوف تكون عاملاً هاماً فى تحديد اتجاهها نحو اتباع سياسة بناءة لوضع أساس لسياسة متوازنة واقتصاد قوى. وترى مذكرة إدارة الشرق الأدنى انه إذا ما اتبعت اسرائيل سياسة توسعية وعدوانية فإن أمن المنطقة والمصالح الأميريكية سوف تتعرض للخطر، ومن ثم فإن سياسة الولايات المتحدة تجاه العرب واسرائيل لابد وأن تستند إلى عدة عناصر للحفاظ على الأمن الأميريكى والمصالح الأميريكية [١].

أ ـ أن الاستقرار السياسى والاقتصادى وأمن شرقى البحر المتوسط والشرق الأوسط أمر حيوى لأمن الولايات المتحدة.

ب ـ أنه من مصلحة الولايات المتحدة الحصول على احترام وحسن نوايا شعوب المنطقة سواء اليهود أو العرب وتوجيههم بعيداً عن الأتحاد السوفيتى.

جـ ـ ضرورة تسوية الخلافات بين اسرائيل والدول العربية على الأقل إلى الحد الذى يسمح لاسرائيل والدول العربية أن تعمل بالتنسيق لمعارضة العدوان السوفيتى.

د ـ أن ما سبق يتحقق بحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة.

هـ ـ ضرورة التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة كلما أمكن ذلك لتحقيق الأهداف الأساسية.

هذه التقديرات التى وصفها المستشار السياسى والعسكرى لإدارة الشرق الأدنى وضعت بعداً جديداً يمكن أن يوصف بأنه شرط أساسى لا مكان إقامه حلف إقليمى يضم الدول العربية فى الشرق الأوسط ويرتبط بحلف الأطلنطى وهو التصور الذى بدأت تطرحه السياسة الدفاعية الأميريكية للمنطقة منذ عام ١٩٤٩، ذلك الشرط هو تسوية النزاع العربى الاسرائيلى وهو شرط سوف تثبت التطورات أنه سيظل عائقاً دون استجابة مصر للمبادرات الدفاعية الأميريكية فى المنطقة فى عام ١٩٥١.

وقد تأكد هذا المفهوم أى ضرورة تحقيق التسوية بين العرب واسرائيل أو على الأقل انتهاج سياسة متوازنة بين الدول العربية واسرائيل من جانب الولايات المتحدة لإقامة الترتيب الاقليمى للشرق الأوسط، فى البيان الذى طرحته المجموعة الأميريكية فى المباحثات المشتركة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى واشنطن فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٤٩ [٢].

وعلى كل حال ففى هذه الفترة كان التردد وعدم الحسم لا يزال مسيطرا على التفكير الأميريكى بالنسبة لتخطيط الدفاع عن الشرق الأوسط إذ كان يرى أن إنشاء حلف الشرق الأوسط لايزال أمراً مستبعداً من جانب السياسة الحالية للولايات المتحدة إذ لا يفى باحتياجات المملكة المتحدة بقدر ما تفى بها المعاهدات الثنائية ومن

١- انظر مذكرة المستشار العسكرى والسياسى فى إدارة الشرق الادنى مع وزارة الخارجية .

U.S. Strategic posture in the East Mediterranean U.S.F.R. Vol. VI, 1949, Washington Nov. 14, 1949, pp. 56-57.

٢- انظر بيان المجموعة الأميريكية فى المباحثات .

U.S. F R, 1949, Vol. VI. pp. 69-70.

ثم فإن التقدير الأميريكى ظل خلال هذه الفترة أن ممارسة الولايات المتحدة لنفوذها فى بقاء تلك الاتفاقيات الثنائية له فائدة كبرى سواء بالنسبة لحكومة المملكة المتحدة أم للمساعدة فى استقرار المنظمة.

كانت السياسة الدفاعية الأميريكية للشرق الأوسط لاتزال إذن فى مرحلة صياغة المقترحات والبحث عن حل هل تشارك فى إقامة ترتيب اقليمى مرتبط بحلف الأطلنطى أم لا تشارك، فى ضوء المحاذير الاقليمية (النزاع المصرى الانجليزى، النزاع العربى الاسرائيلى) هل تفضل عليها الاتفاقيات والترتيبات الثنائية بين بريطانيا ودول المنطقة؟ مع أن ذلك يعنى دوراً غير قيادى للولايات المتحدة، فى المنطقة؟ وفى سبيل «صياغة المقترحات» لمشكلة نمط الدفاع عن الشرق الأوسط هل يكون متعدد الأطراف فى شكل حلف اقليمى مرتبط بحلف الأطلنطى أم يبقى فى إطاره الثنائى مع الاكتفاء بدور مساعد وثانوى للولايات المتحدة، فى سبيل البحث عن حل لهذه المشكلة عقد مؤتمران دبلوماسيان لتناول مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط ومكانة مصر بصفة خاصة فى اسطمبول نوفمبر ١٩٤٩ ثم فى القاهرة فى مطلع عام ١٩٥٠.

وقد عقد مؤتمر فى اسطنبول بتركيا لرؤساء البعثات الدبلوماسية الأميريكية فى الشرق الأدنى ما بين ٢٦ ـ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٩ والذى حضره چيفرسون كافرى سفير الولايات المتحدة فى مصر مع آخرين برئاسة جورج مـــاك جى George Mc Ghee مساعد وزير الخارجية الأميريكية لشئون الشرق الأدنى، وانتهت التقديرات السياسية الأميريكية إلى اتجاه يحدد أو بالأحرى يؤكد مجموعة من الأهداف الأميريكية فى منطقة الشرق الأدنى تتلخص فى الآتى[١].

- إن الهدف الأساسى للولايات المتحدة فى الشرق الأدنى يجب أن يكون الحفاظ على السلام وتنمية الاستقرار السياسى والاقتصادى والأمن، وزيادة هيبة الولايات المتحدة واتجاه المنطقة نحو الولايات المتحدة والدول الكبرى بعيدا عن الاتحاد السوفيتى (أى استمرار سياسة المواجهة مع الأتحاد السوفيتى).
- إنه لتحقيق هذه الاهداف فانه يتعين انتهاج سياسة اهتمام نشطة فى إطار الحياد العام بين الدول العربية واسرائيل (البعد الخاص بالنزاع العربى الاسرائيلى) ثم حدد المؤتمر وسائل تحقيق هذه الاهداف خلال فترة الحرب الباردة بأنها تدور حول منع الاتحاد السوفيتى من الفوز بأى سيطرة فى بلدان الشرق الأدنى عن طريق التخريب أو أى وسائل أخرى وأن ذلك يتحقق سواء بالنسبة للدول الملاصقة للاتحاد السوفيتى أو غير الملاصقة عن طريق تقديم معونة فنية وعسكرية.

ومعنى ذلك أن نتائج المؤتمر لم تحسم بعد الاختيار الأميريكى بالنسبة لاقامة أحلاف بينها وبين دول الشرق الأدنى بل أن توصيات المؤتمر أكدت أنه لا يجب أن تحاول الولايات المتحدة التفاوض حول إقامة أحلاف أمنية ثنائية أو متعددة الأطراف مع دول الشرق الأدنى على الأقل حتى يحين الوقت الذى تكون فيه الولايات قادرة على تقديم القوات العسكرية اللازمة لتنفيذ الضمانات المقدمة ومع ذلك فانه يجب مراجعة مثل هذه السياسة فى الوقت الذى يتبين فيه أن مثل هذه الأحلاف ضرورية من أجل تحقيق أهداف الولايات المتحدة فى فترة الحرب الباردة[٢].

١- انظر النتائج المتفق عليها والتوصيات فى مؤتمر اسطنبول لرؤساء البعثات الأميريكية فى الشرق الادنى ٢٦ - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩.

U.S. S.F.R. Vol. VI, 1949, pp. 168-169.

2- Ibid. 174

ومن الواضح أن السياسة الدفاعية الأميريكية تجاه الشرق الأوسط قد طرحت فى مؤتمر اسطمبول اتجاها متطورا تجاه فكرة إقامة الأحلاف تدل على أن المسألة أصبحت تدخل فى مدى ملاءمة التوقيت لانشاء هذه الأحلاف ومدى قدرة الولايات المتحدة على تقديم التزامات عسكرية لتنفيذ الضمانات المقدمة ثم طرحت نتائج مؤتمر اسطمبول احتمالات مراجعة الموقف الأميريكى من هذه الأحلاف.

وبشكل عام فإن المؤتمر الثانى لرؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأميريكية فى الشرق الأدنى الذى عقد فى القاهرة ما بين ٧ـ ١١مارس ١٩٥٠ برئاسة جيفرسون كافرى سفير الولايات المتحدة فى القاهرة لتعذر حضور جورج ماك جى مساعد وزير الخارجية لم يغير كثيرا من هذا التقدير الأميريكى لسياستها تجاه اقامة الأحلاف فى المنطقة [١] وظلت ترى أنه من غير العملى أو المرغوب فيه أن تشجع حلف دفاعيا إقليميا أو تشجع أى تجمع اقليمى موجه ضد أى دولة، ولكن الجديد فى الموقف أن الخارجية الأميريكية كانت تبحث فى الحقيقة المحاذير التى تنطوى عليها إنشاء ترتيبات امنية فى شرق البحر المتوسط والشرق الأدنى على غرار حلف الاطلنطى على اساس انها لا تقدم حلا ليس فقط بسبب الخلافات بين الدول العربية وإسرائيل بسبب قضية فلسطين بل بسبب الشكوك السابقة كما أن المنطقة تفتقر إلى مركز قوة power centre يقوم عليه الحلف [٢] ويعنى هذا ـ عمليا ـ أن مبدأ وضع ترتيبات اقليمية امنية ليس مرفوضا وانما تواجهه صعوبات أولها الخلافات بين الدول العربية وإسرائيل والافتقار إلى مركز قوة " فى المنطقة، وثانيا عنصر التوقيت" بمعنى أن انشاء حلف اقليمى فى منطقة الشرق الأسط يضع التزامات ثقيلة على الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وهى بحاجة أولا إلى تطوير القوة الأوروبية فى ظل اتفاقية شمال الاطلنطى.

وفى ضوء هذا التقدير أو الموقف غير المحسوم كان اتجاه السياسة الدفاعية الأميريكية تجاه الشرق الأوسط ومصر بصفة خاصة يقوم على أساس استمرار دعم الموقف العسكرى للولايات المتحدة خاصة فيما يتصل بالعلاقات المصرية الانجليزية [٣].

وقد تأكد هذا الموقف الأميريكى بالنسبة للتريكز على الوجود العسكرى البريطانى وعلى أهمية قاعدة السويس فى مصر مرتين المرة الأولى فى المباحثات الأميريكية البريطانية فى واشطن حول الموضوعات السياسية والعسكرية فى الشرق الأدنى ما بين ٢٠ ـ ٢٤ يوليو ١٩٥٠ والمباحثات الأميريكية البريطانية التى عقدت فى لندن فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٠ [٤].

والقاسم المشترك فى هذه المباحثات الثنائية العسكرية والسياسيةوبالنسبة لمكانة مصر فى إطار الخطط الدفاعية الأميريكية هو" تأكيد الأهمية الاستراتيجية لقاعدة السويس" وتأكيد أهمية بقاء كافة دول الشرق الأدنى فى المعسكر الغربى والأحتفاظ بالقواعد فى مصر كعنصر أساسى فى المنطقة، مع ضرورة بذل الجهود للحصول على ترتيبات مرضية مع مصر [٥].

١- انظر تقرير المؤتمر الأقليمى للشرق الأدنى فى القاهرة الذى بعث به السفير كافرى إلى وزارة الخارجية الأميريكية فى رسالته رقم ٤٨٦ فى ١٦ مارس ١٩٥٠.
F.R.U.S. Vol V, 1950 pp. 12.

٢- تقرير وزارة الخارجية الأميريكية عن الترتيبات الأمنية فى شرقى البحر المتوسط والشرق الأدنى ـ أنظر .
Ibid pp. 152-153.

3- Ibid. p. 187.

4- Ibid. p. 188.

5-Ibid. p. 194.

وظل الموقف الأميريكى ـ بالنسبة للوضع العسكرى البريطانى فى مصر مؤيدا للهدف البريطانى بالاحتفاظ بحقوق القاعدة فى منطقة السويس فى وقت السلم وحق العودة وقت الحرب مع الامل فى أن تتوصل مصر وبريطانيا إلى اتفاق مباشر وأحيانا ما طالبت الخارجية الاميريكية بالاعتدال من الجانبين[١].

ومع هذا التركيز على الدور العسكرى البريطانى فى مصر كان الموقف الاميريكى تجاه المنطقة ككل يقوم على أساس تدعيم التعاون الاميريكى البريطانى بشكل وثيق وخاصة بالنسبة لتطوير جيوش المنطقة والاتفاق على تقسيم المسئوليات وبحث ايفاد بعثات اميريكية وزيادة معدل تدريب ضباط دول الشرق الاوسط فى المدارس العسكرية الاميريكية.

على أنه من أهم التطورات التى بدأت تظهر فى تفكير الخارجية الأميريكية بالنسبة للموقف الدفاعى ازاء الشرق الأوسط فكرة التخطيط المشترك مع المملكة المتحدة لإعداد وتطوير خطط لإقامة قواعد فى منطقة الشرق الادنى التى يمكن أن تظل متاحة حتى وإن ظلت بعض المناطق فى الشرق الادنى تحت الاحتلال[٢].

وعادة ما كان يترجم هذا الموقف بالنسبة لمصر فى المشاورات الأميريكية البريطانية التى جرت فى واشنطن فى ٢٤ ـ ٢٦ اكتوبر ١٩٥٠الذى كان يدور حول مبدأ تأييد بريطانيا فى الاحتفاظ بقاعدتها فى مصر[٣].

وجوهر الموقف الأميريكى بالنسبة لموضوع إنشاء القواعد العسكرية فى مصر كان يدور على أساس أنه رغم شكوك كثير من ممثلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فيما اذا كان اشتراك الولايات المتحدة فى ترتيبات ثلاثية أميريكية بريطانية مصرية لانشاء قواعد فى مصر ـ من بينها قاعدة أميريكية ـ يمكن أن تغير موقف الحكومة المصرية تجاه موضوع القاعدة البريطانية اقترح السفير فيليب جيساب phillip Jessup مـــدير إدارة الشرق الأدنى بحث هذا الموضوع بشكل مشترك بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة[٤].

مما لا شك فيه أن القراءة المتأنية لهذا التقدير تكشف أن التفكير الأميريكى بالنسبة للدفاع عن المنطقة ودور مصر فيها قد بدأ يستكشف إمكانية الربط بين دخول اميريكا فى اتفاق أو ترتيب ثلاثى مع بريطانيا ومصر حيث يمكن أن يؤدى ذلك إلى التأثير فى موقف مصر من موضوع وجود القاعدة العسكرية البريطانية فى السويس فى مصر، وكان هذا بالفعل جوهر الفكرة وراء طرح اقتراح إنشاء قيادة الشرق الاوسط عام ١٩٥١ وتحديد دور مركزى لمصر فيها. وبرغم ذلك ظلت هذه التقديرات محاطة بعدد من المحاذير الاقليمية، النزاع المصرى الانجليزى ـ الموقف بين الدول العربية واسرائيل، ولكن الواضح بعد هذه المشاورات البريطانية الأميريكية فى واشنطن ١٩٥٠ أن طريق البحث عن حل قد بدأ يشير إلى اتجاهات معينة فى السياسة الدفاعية الأميريكية لا تستبعد اشتراك الولايات المتحدة فى ترتيبات اقليمية ولكنها تشعر بأهمية عامل الوقت وضمان توافر القدرة على تنفيذ الالتزامات العسكرية التى تقدمها للمنطقة الأمر الذى دفع بالخارجية الأميريكية إلى

١- مذكرة مساعد وزير الخارجية الأميريكية لشئون الشرق الأدنى فى ١٩ اكتوبر ١٩٥٠. Ibid. p. 219.

٢- انظر مسودة الورقة التى أعدها المسئول عن قسم مصر والشئون المصرية الإنجليزية والسودان فى وزارة الخارجية الأميريكية فى ٢٤ اكتوبر ١٩٥٠. Ibid pp. 221-229.

٣- انظر المذكرة التى أعدها مستشار التخطيط الاقليمى فى إدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية (هوارد) فى ٢٤ اكتوبر ١٩٥٠. Ibid pp. 233-234. وانظر كذلك نصوص المباحثات الأميريكية البريطانية السياسية العسكرية فى واشنطن فى ٢٦ اكتوبر ١٩٥٠.

4- Ibid. p. 234.

البدء فى عملية اعادة تقييم كاملة لموقفها من السياسة الدفاعية تجاه الشرق الاوسط ومصر بصفة خاصة وهى المرحلة الثالثة من تطوير السياسة الدفاعية الأميريكية نحو مصر وهى التى عرفت بمرحلة الاجراءات حيث اتخذت الولايات المتحدة اجراءات فعلية لتطبيق سياستها وتنفيذ المقترحات التى تضمن حماية مصالحها الهامة.

المرحلة الثالثة:

تشير وثائق الخارجية الأميريكية أن وزارتى الخارجية والدفاع ووكالة المخابرات المركزية كانت طوال عام ١٩٥١ وحتى بداية عام ١٩٥٢ تقوم بإعداد سلسلة من الأوراق والأبحاث حول مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط وشرقى البحر المتوسط ولم تتبلور ورقة نهائية متفق عليها طوال عام ١٩٥١ وذلك فيما عدا ورقة وزارة الخارجية المقدمة لمجلس الأمن القومى فى ١٩٥١ تحت عنوان موقف الولايات المتحدة بالنسبة للمنطقة العامة لشرقى البحر المتوسط والشرق الأوسط فى ٢١ ديسمبر ١٩٥١[١]. ولا شك أن مذكرة وزارة الخارجية الأميريكية * والتى نحن بصدد تحليلها والتى اعدها جورج ماك جى George MGhee مساعد وزير الخارجية الأميريكية لشئون الشرق الأدنى فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٠ باقتراح اجراءات سياسية وعسكرية أميريكية ضرورية لمساعدة دول الشرق الأوسط للدفاع عن المنطقة من العدوان، لا شك أن هذه المذكرة كانت بمثابة بداية جملة الاجراءات التى اشرنا إليها منذ قليل.

ويرى مساعد وزير الخارجية الأميريكية فى هذه المذكرة أنه فى ضوء الأحداث العالمية الراهنة فمن المعتقد أن عملا سياسيا وعسكريا أكثر إيجابية أصبح ضروريا لنجاح الدفاع عن الشرق الأوسط لاستغلال الولايات ولحلفائها للبترول والقواعد والطاقات البشرية فى الشرق الأوسط وقت الحرب.

١- انظر تقرير السياسات العامة للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط U.S.F.R. Vol. V, 1951, p. 4.

يعرف التقرير الشرق الأوسط بشرقى البحر المتوسط وتركيا وإيران وإسرائيل والدول العربية بما فيها مصر وليبيا .

لم تشرح المذكرة تفاصيل الأحداث العالمية الراهنة ولكن استقراء التطورات العالمية خلال الفترة السابقة مباشرة فى منتصف عام ١٩٥٠ (يونيو ١٩٥٠) يشير إلى أن أبرزها كان نشوب الحرب الكورية ودخول الولايات المتحدة الحرب لما لها من آثار دولية فى إطار الحرب الباردة والمواجهة مع الاتحاد السوفيتى خاصة وانها وقعت بعد تفجير الاتحاد السوفيتى لأول قنبلة ذرية له فى يوليو ١٩٤٩.

انظر تأثير الحرب الكورية على الموقف الدولى والسياسة الأميريكية فى خطاب ترومان أمام الكونجرس فى ١١ أبريل ١٩٥١ عن محاولات السيطرة الشيوعية والخطط الهجومية السوفيتيه .

Patterson, Thomas, Major problems in American foreign policy, Documents & Essays Vol II 2 nd (ed.) D.C. Health & Co. Lexington, 1984 p. 435.

وقد بدأ هذا التفكير يتبلوَر عن الخطر السوفيتى على الشرق الأوسط يزداد وضوحا فى تصريحات ترومان كما حدد فى رسالته إلى الكونجرس عن توصيات الأمن المتبادل الذى تحدث فيه عن الخطر الشيوعى على العالم الحر وان برنامج الأمن المتبادل بمثابة تجميع للموارد والإدارة لمواجهة الخطر السوفيتى وأن جزء من هذه المعونة سوف يوجه للدول المتخلفة ومنها دول الشرق الأوسط كما أن ترومان فى إطار ما وصفه بالمناطق الحيوية الواجبة الدفاع سرد منطقة الشرق الأوسط وأنه لا يمكن مقاومة هذا الخطر إلا باستمرار بناء الدفاعات المسلحة وبرامج المعونة الاقتصادية والفنية من خلال برنامج الأمن المتبادل المقدم للكونجرس.

انظر U.S. Dept. State Bulletin, June 24, 1951 Vol. XXXIV, no. 622 pp. 883.

وانظر ايضا جلسات الاستماع بالكونجرس حول برنامج الأمن المتبادل :- Hearings before the Committee on foreign relations House of the Repre-sentatives 82 nd. Cong. I st. Session June - July 1951.

وأنظر فى نفس المعنى الشرح الذى قدمه جورج ماك جى مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى لخطاب ترومان السابق الاشارة إليه أمام الكونجرس فى ٢٤ مايو ١٩٥١ عن برنامج الأمن المتبادل وعلاقته بالسياسة الدفاعية الأميريكية فى الشرق الأوسط خاصة ما يتصل بمشكلات العلاقات المصرية البريطانية.

وتستعرض المذكرة احتمالات السيطرة عن الشرق الأوسط وعلى موارده البترولية وطرق مواصلاته فى حالة نشوب حرب عالمية وتقترح المذكرة تشجيع شعوب المنطقة على التعاون مع الغرب فى مقاومة الأتحاد السوفيتى وترجمة ذلك فى جهد محلى متناسق لمقاومة الزحف السوفيتى[١] .

والاقتراح الرئيسى الذى قدمه "ماك جى" مساعد وزير الخارجية عن الاجراءات المطلوب لمساعدة دول الشرق الاوسط. هو اصدار بيان عن الاهمية الحيوية للشرق الاوسط بالنسبة للولايات المتحدة فى الدفاع عن الشرق الاوسط ككل[٢] وان الولايات المتحدة على استعداد لمساعدة دول الشرق الاوسط للدفاع عن المنطقة ضد العدوان.

وتحقيقا لهذا الهدف تقترح المذكرة: البدء مع المملكة المتحدة فى سياسة دعم القوات المحلية لبلاد الشرق الاوسط التى سوف تشارك فى الدفاع عن المنطقة على أساس المشاركة المتكافئة وأنه لتحقيق تعاون العرب سوف تحث المملكة المتحدة على أن تتخلى عن حقوق اتفاقياتها المحلية فى مصر والأردن والعراق بوضع ترتيبات أمنية بديلة وكافية اذا امكن ثم تقديم كميات رمزية من السلاح الأميريكى لدول الشرق الأوسط، وتقديم بعثات تدريبية صغيرة، ثم إنشاء هيكل قيادة Command Structure اميريكى بريطانى للاغراض السياسية والعسكرية فى الشرق الأوسط وإن كان (هيكل القيادة) المقترح لن يغير من حقيقة أن المملكة المتحدة تتحمل مسئولية أساسية فى الدفاع عن المنطقة، وأخيرا الحصول على المواد الخام والمصنوعات للاغراض الحربية وخاصة من مصر واسرائيل لتدعيم الصناعات الحربية فى الشرق الأوسط وراء المجهود الحربى للحلفاء[٣] .

هذا التفكير يعكس بوضوح نواة التخطيط الدفاعى الجديد فى السياسة الأميريكية تجاه الشرق الأوسط فى انشاء "هيكل قيادة" مشتركة مع المملكة المتحدة تشارك فيها الدول العربية على اساس التكافؤ فهذه العناصر تشكل أسس القيادة الجديدة المقترحة للشرق الأوسط التى سوف تتبلور وتحدد عناصرها وأسسها فى تفكير الخارجية الاميريكية خلال شهور قليلة.

ويحدد ماك جى، مساعد وزير الخارجية بكل وضوح أن الموقف يقتضى ضرورة إعادة تقييم السياسة الأميريكية والالتزام العسكرى فى الشرق الأوسط لحدوث ما وصفه بمتغيرات كبرى فى الموقف الدولى منذ اكتوبر ١٩٥٠ فى زيادة الحشود الاميريكية والتدخل فى كوريا ثم زيادة القدرة التنظيمية الدفاعية فى أوروبا والقلاقل فى الشرق الاوسط فضلا عن أن خطط أو نوايا التخلص عن الشرق الاوسط لا يمكن أن تحقق المصالح الامنية للولايات المتحدة ولا يمكن أن يسمح للالتزامات فى مناطق أن تكون على حساب تهديد مناطق أخرى[٤] .

ويزداد وضوح التفكير الأميريكى الجديد فى إطار إعادة التقييم من حيث التحديد الجديد للعلاقة الأميريكية البريطانية حين يقول مساعد وزير الخارجية أن الأستمرار فى الأعتماد على المملكة المتحدة بأكثر من اللازم فى الدفاع عن الشرق الأوسط نوع من التمنى Wishiful Thinking لأن القدرات البريطانية اقل من أن تشكل أساسا سليما للدفاع عن المصالح الأميريكية فى المنطقة وأن معظم الحكومات تفضل الأعتماد على المعونة الأميريكية لا البريطانية وتفضل بدرجة أكبر المعونة الأميريكية البريطانية المشتركة.

انظر نص المذكرة فى

1- U.S.F.R. Vol. v, 1951 p. 4.

2- Ibid, idem.

3- U.S.F.R. Ibid. pp. 46 .

4- Ibid. pp. 8-9.

وقصارى القول فى إطار (سياسة الاجراءات والمبادرات) التى يشير اليها "ماك جى" أنه من الضرورى إعادة تقييم خطط الولايات المتحدة بالنسبة للشرق الأوسط فيما يتعلق بالأسراع فى البناء العسكرى فى المنطقة واتجاه إعادة التقييم إلى الأبتعاد عن فكرة المسئولية البريطانية الاساسية والتحول إلى فكرة المسئولية الاميريكية البريطانية والتعاون البريطانى الأميريكى الايجابى فى تطوير وتنفيذ الخطط الدفاعية [١] .

وتشير تقارير وزارة الخارجية الأميريكية فى ٢٩ يناير ١٩٥١ إلى استمرار مشاورات المملكة المتحدة والولايات المتحدة فى واشنطن ولندن بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط[٢] على مستوى وزارتى الخارجية فى البلدين ورؤساء الأركان وقد تطورت خلال هذه المشاورات فكرة التعاون المشترك فى شكل اقتراح إنشاء بعثة عسكرية مشتركة وخلق صلة مباشرة بين رؤساء اركان الدولتين[٢] .

على أن الخارجية الاميريكية فى مطلع عام ١٩٥١ كانت تعد للتعرف على الموقف على الطبيعة من خلال الزيارة الميدانية التى سوف يقوم بها ماك جى مساعد وزير الخارجية الاميريكية بجولته فى الشرق الادنى زار خلالها مصر فى الفترة من فبراير إلى مارس ١٩٥١.

وقبيل رحلة ماك جى إلى الشرق الأدنى عقدت الخارجية الأميريكية اجتماعات مشتركة مع هيئة الأركان المشتركة فى ٣٠ يناير انتهت فيه إلى عدم كفاية القدرات البريطانية مما يقتضى توفير عوامل خاصة لضمان الدفاع عن المنطقة [٣] .

وقد قام (جورج ماك جى) مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى بجولته فى الفترة من فبراير إلى مارس ١٩٥١ عقد خلالها مؤتمرا دبلوماسيا فى اسطمبول فى الفترة من ١٤ إلى ٢١ فبراير وتلخصت نتائجه فى أن الأهداف السياسية والعسكرية للولايات المتحدة فى المنطقة فى ظل الحرب الباردة هى:

(أ) حشد القوة لأحتواء الشيوعية .

(ب) استعادة ودعم التبعية للغرب لدى دول الشرق الأوسط.

(جـ) بناء قوة عسكرية كافية فى كل دولة بحيث تحافظ عن الامن الداخلى، وتسهم بشكل ملائم فى الدفاع عن المنطقة.

(د) بناء وضمان إتاحة قواعد لجيوش وبحرية وطيران الحلفاء [٤] .

أما بالنسبة لمصر فى سياق هذا التخطيط الدفاعى الجديد فقد كان التقدير فى نتائج المؤتمر أنه ادراكا للأهمية الاستراتيجية لمصر فقد أوصى بأن تدرج فى المخطط العام للسياسة الدفاعية للشرق الوسط (مع عدم الارتباط بحلف الاطلنطى).

ولا شك أن نتائج المؤتمر الدبلوماسى الأميريكى فى اسطمبول فى فبراير ومارس ١٩٥١ تمثل الأرضية الحقيقية لمقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط وصياغة فكرة إنشاء قيادة اقليمية تشارك فيها مصر مع دول

1- Ibid. pp. 10-11.

٢- انظر مذكرة وزير الخارجية الأميريكية اتشسون إلى وزير الدفاع الأميريكى مارشال فى ٢٧ يناير ١٩٥١ عن هذه المشاورات.
وانظر الورقة التى اعدتها إدارة الشرق الادنى (بدون تاريخ) Ibid. pp.26.

3- Ibid. pp. 27-42.

4- Ibid. pp. 55-56.

وانظر ايضاً McGhee, George, Envoy to the Middle World, adventure in diplomacy, harper, Row, N. Y. 1983, pp. 365-387.

أخرى، فقد تلخصت توصيات المؤتمر بأنه يجب تشجيع التعاون بين دول الشرق الأوسط فى المجال العسكرى كاسهام فى التعاون السياسى المتزايد، وفى هذا الصدد تأكيد النتائج والآثار الايجابية التى تتحقق من إقامة حلف دفاعى اقليمى قوى[1].

وقد طرحت توصيات الموتمر الدبلوماسى الأميريكى ونتائج رحلة مساعد وزير الخارجية الأميريكية على مجلس الأمن القومى ووزارة الخارجية الأميريكية وهيئة رؤساء الأركان المشتركة ووزارة الدفاع كما جرت مشاورات أميريكية بريطانية مكثفة تستهدف فى مجموعها استخلاص تصور محدد عن السياسة الدفاعية الاميريكية الجديدة بعد أن جرت عملية إعادة التقييم والدراسة الميدانية فى المؤتمر الدبلوماسى فى اسطمبول.

فقد قدمت هيئة مجلس الأمن القومى فى ١٤ مارس ١٩٥١[2] تقريرا عن سياسة الولايات المتحدة نحو الدول العربية واسرائيل باعتبارها من المشكلات التى تعترض تنفيذ سياسة دفاعية نشطة فى المنطقة يكون لمصر وللدول العربية فيها دورا متكافئا.

وقد أكدت هيئة مجلس الأمن القومى فى هذا التقرير أن الأستقرار السياسى والأقتصادى فى الشرق الاوسط أمر حيوى لأمن الولايات المتحدة وأن رؤساء هيئات الأركان البريطانية والاميريكية اتفقوا على أن أهمية الشرق الاوسط تأتى بعد أهمية أوروبا مباشرة وأن العوامل التى تشكل أهمية الشرق الاوسط بالنسبة لأمن الولايات المتحدة هى:

(أ) الموقع الجغرافى فى المنطقة بالنسبة للبحر المتوسط وغرب أوربا وأفريقيا وروسيا الأوربية والأسيوية.

(ب) موارد النفط.

(د) المواصلات والتسهيلات.

أما أهداف الولايات المتحدة فهى:

(أ) الحفاظ على توجه دول المنطقة نحو الولايات المتحدة.

(ب) حث الدول على زيادة قدراتها الدفاعية ضد الأتحاد السوفيتى.

(جـ) الحصول على حق نشر وإقامة وتشغيل قوات فى حالة التهديد باشتباكات عامة للقوات فى أراضى المنطقة ووضع أساس سياسى للحصول على حق العودة وإمكان دخول القوات إلى المنطقة.

ويستخلص من هذا الهدف الأخير (الحصول على حق نشر واقامة وتشغيل قوات فى أراضى المنطقة) أن عنصرا جديدا بالفعل بدأ يلح على السياسة الدفاعية الاميريكية فى مطلع ١٩٥١ وهو الاعداد المادى لسرح الشرق الأوسط لمشاركة أميريكية فعلية فى العمليات الدفاعية وذلك بوضع (أساس سياسى) للحصول على حق العودة ودخول القوات للمنطقة وهذا (الأساس السياسى) فى تقدير الباحث هو بالضبط ما كان يجرى اعداده ـ وصياغته فى الخارجية الأميريكية ووزارة الدفاع وهيئات رؤساء الأركان المشتركة.

وبالنسبة لمصر فقد كان ثمة محاذير تدركها الولايات المتحدة وحددتها دراسة مجلس الأمن القومى الأميريكى، هذه المحاذير تحول دون استجابة مصر المتحملة للسياسة الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة تقول

1- U. S. F. R. Vol.. V, 1951. P. 58.

٢- انظر تقرير مجلس الأمن القومى فى

Staff study by the National Security Council. Ibid. pp. 97-102.

الدراسة" أنه مما لا شك فيه أن شعور المرارة تجاه الولايات المتحدة بسبب الموقف فى فلسطين قد أدى إلى شعور باللامبالاه لدى مصر بوقوفها موقف الامتناع فى مجلس الأمن عند طرح المسألة الكورية كذلك بسبب عدم استجابة الولايات المتحدة لطلبات مصر المتكررة من المعونة[1] فضلا عن أن النزاع بين مصر والمملكة المتحدة يطرح صعوبة خاصة فى تنفيذ التصورات الاستراتيجية الأميريكية للدفاع عن المنطقة [2] على نحو ماشرحه "ماك جي" للمسئولين فى الخارجية البريطانية فى مباحثاته معهم فى لندن فى ١٢ إبريل ١٩٥١ فى طريق عودته إلى واشنطن وعلى نحو ما طرحه فى إجتماع مشترك بين الخارجة الأميريكية ورؤساء هيئات الأركان المشتركة فى ٢ مايو ١٩٥١ لبحث تقريره عن الرحلة حيث أكد من جديد أن امكانيات التعاون مع مصر محدودة بسبب النزاع المصرى الانجليزى وأنه مالم تحل هذه المشكلة فإن عدم التعاون من جانب مصر قد يلغى أى فائدة للقوات فى مصر[3] .

وبرغم هذا المحظور فإن الإجتماع المشترك بين وزارة الخارجية الأميريكية والدفاع فى مايو ١٩٥١ أكد بالنسبة لمصر أن مجال الأهتمام الأميريكي سيظل هو استخدام القواعد فى مصروقت الحرب وتأكيد أهمية الحركة العسكرية فى قناة السويس[4] .

وكانت مكانة مصر فى التخطيط الدفاعى الجديد للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط موضوعا لمشاورات اميريكية بريطانية فى واشنطن فى ١٧مايو ١٩٥١ بين الادميرال (شيرمان) من رئاسة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الاميريكية وجورج (ماك جى) مساعد وزير الخارجية الأميريكية وبين السفير البريطانى والقائد البريطانى المارشال (اليوت) رئيس بعثة الأركان المشتركة البريطانية فى واشنطن.

وقد طرح مساعد وزير الخارجية الأميريكية أبعاد التعاون الأميريكى البريطانى فى الدفاع عن الشرق الأوسط من حيث صلته بالدور الأميريكى فى استخدام القواعد العسكرية فى مصر وأكد أن الهدف هو المساعدة وليس الحلول محل المعونة البريطانية أو الوجود البريطانى وأن اهتمام الولايات المتحدة يتركز حول خلق احساس بالمشاركة فى الدفاع عن المنطقة وأن برنامج المساعدة الأميريكية من شأنه أن يساعد على حل مشكلات بريطانيا فى مصر[5].

وطوال شهور عم ١٩٥١ التالية بحثت المشكلات الاستراتيجية والسياسية لمنطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط سواء فى اطار الحكومة الأميريكيةأو حلف الأطلنطى من حيث أهمية توسيع نطاق الحلف ليشمل هوامش الشرق الاوسط بحيث تضم تركيا واليونان وأقامة (قيادة مستقلة) تغطى الحاجات الدفاعية لهذه البلاد كما بدأت المفاوضات التفصيلية بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا لانشاء قيادة للشرق الأوسط Middle East Command تتسع بحيث تشمل مصر وغيرها من دول الشرق الاوسط [6].

وتبلورت هذه المفاوضات الثنائية كما تبلورت دراسات أجهزةصنع السياسة الدفاعية (الخارجية والدفاع وهيئات الأركان المشتركة فى إعداد ورقة عمل هامة بواسطة هيئة التخطيط السياسى بوزارة الخارجية فى ٢٣ مايو ١٩٥١ عن بناء لقيادة الشرق الأوسط Command structure for the Middle East .

1- Ibid. pp. 98-99.

2- Ibid. p. 106.

3- Ibid. p. 114.

4- Ibid. p. 124.

5- Ibid. p. 137.

6- Ibid. pp. 143-144.

وقد تلخصت أهداف هذه القيادة فى النقاط التالية:

١ ـ تلبية الحاجة الملحة للمملكة المتحدة والولايات المتحدة للمشاركة فى تنظيم قيادة فى أوروبا والشرق الأوسط.

٢ ـ التوافق مع القيادةالعسكرية فى البحر المتوسط وحماية الجناح الجنوبى لأوروبا وحماية مواصلات البحر المتوسط.

٣ ـ ادخال تركيا فى الدفاع البحرى عن الشرق الأوسط مع عضويتها الكاملة فى حلف الأطلنطى.

٤ ـ الحصول على الدعم الاختيارى من جانب الدول العربية واسرائيل.

٥ ـ الأعتبار الخاص للمعاهدات البريطانية مع مصر والعراق والأردن.

٦ ـ الأعتبار الخاص لتدفق البترول للغرب.

٧ ـ الأعتبار الخاص لاحتياجات القواعد المتاحة فى المنطقة للاستخدام الفورى للحلفاء.

٨ ـ أن الولايات المتحدة مع عدم استعدادها للدخول فى التزام عسكرى مباشر مع دول المنطقة فهى على استعداد بالاشتراك مع المملكة المتحدة وفرنسا للدفاع عن المنطقة.

٩ ـ الأعتراف بمصالح الكومونولث البريطانى فى الدفاع عن الشرق الأوسط.

١٠ ـ حل المشكلات المصرية مع بريطانيا فى اتفاقية ١٩٣٦.

١١ ـ إقامة " تعايش عملى" Modus vivendi بين العرب وإسرائيل.

وبالاضافة إلى هذه الأهداف الشاملة ركزت ورقة العمل على عنصر التوقيت فأكدت ضرورة ملاءمة التوقيت حتى يكون ذلك عاملا على حل المشكلات البريطانية مع مصر بصفة خاصة مع تأكيد الأرتباط بمسرح عمليات البحر المتوسط الخاضع لحلف الأطلنطى [١].

وقد وضعت الخارجية الأميريكية وهيئات رؤساء الأركان المشتركة فى ٢٠ أغسطس ١٩٥١ التفاصيل العملية حول ترتيبات إنشاء قيادة الشرق الاوسط واهتمت بصفة خاصة بوضع مصر حيث أكدت المشاورات داخل الاجهزة الأميريكية ضرورة التحدث مع المصريين حول ترتيبات قيادة الشرق الأوسط فى محاولة تدويل مقر القيادة لتجنب صعوبات الترتيبات الثنائية بين مصر وبريطانيا [٢].

وكانت الخطوة العملية الأولى فى اتجاه مفاتحة مصر بالسياسة الدفاعية الأميريكية الجديدة القائمة على أساس إنشاء قيادة للشرق الأوسط موضوعا لبرقية من وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة من واشنطن إلى السفارة الأميريكية فى مصر فى ٨ سبتمبر ١٩٥١ حول المقترحات المقدمة لمصر لمشاركتها فى قيادة الشرق الاوسط. وكان ارسال هذه البرقية فى أعقاب المشاورات الأميريكية والبريطانية التى جمعت المسئولين السياسيين والعسكريين بين البلدين، وقد جاء فى هذه البرقية [٣] : ـ

1- Ibid. pp. 145-146.

٢- انظر مذكرة فيرجسون Furgson من هيئة التخطيط السياسى عن هذه المشاورات فى ٢٠ أغسطس ١٩٥١ Ibid. p. 171. وانظر كذلك مذكرته فى ٢٩ أغسطس فى p. 173. عن القيادة العليا ، وقيادة الاركان والأنشطة العسكرية والسياسية والدول المشتركة وتمثيلها.

٣- انظر نص البرقية رقم ٢٣٩ فى ٨ سبتمبر ١٩٥١ من وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة إلى السفارة الأميريكية بالقاهرة .

Ibid. p. 181.

أنه قد اتفق على تقديم مقترحات اشتراك مصر فى قيادة الشرق الأوسط وذلك فى ضوء التوقيت المتفق عليه وأن تقدم فى الاطار التالى:

أن الدفاع عن الشرق الأوسط ومصر بصفة خاصة أمر حيوى لأمن العالم الحر، وبالمثل فأن الدفاع عن مصر لا يتحقق إلا من خلال الدفاع الفعال عن منطقة الشرق الأوسط ككل ولذلك فإن مصر تدعى للاشتراك كعضو مؤسس على أساس المساواة والمشاركة الكاملة فى قيادة متحالفة للشرق الأوسط بالطريقة التالية".

(أ) ان تصبح مصر عضوا فى لجنة رؤساء الاركان للشرق الاوسط ومن ثم عضوا فى لجنة الممثلين العسكريين فى الشرق الأوسط.

(ب) أن مقر رئاسة القيادة العليا للحلفاء فى الشرق الأوسط سوف يضم ضباطا مصريين فى هيئة الأركان الموحدة.

(جـ) أن تصبح مصر عضوا فى قسم الاتصال فى الشرق الاوسط فى رئاسة القيادة العليا ويتيح هذا القسم الصلة بين القيادة والدول المشتركة.

(د) اقناع مصر بدعوة رئاسة القيادة العليا للاقامة فى اراضيها.

(هـ) اعطاء مصر مكانة ذات سلطة عالية ومسئولية خاصة فى هيكل قيادة الشرق الاوسط.

(و) تسهيلات لتدريب وتجهيز القوات تقدم للمصريين من الدول المشتركة فى القيادة.

(ز) تسليم القاعدة البريطانية الحالية فى مصر الى مصر على أساس انها سوف تصبح فى نفس الوقت قاعدة للحلفاء باشتراك مصر الكامل فى إدارة القاعدة فى السلم والحرب.

(ح) سحب كافة القوات البريطانية غير المخصصة للقيادة العليا للشرق الأوسط من مصر.

(ط) تعتبر كل القوات البريطانية المتمركزة فى مصر فى السلم والحرب جزء من القيادة العليا الموحدة المتحالفة للشرق الأوسط.

(ى) يتحدد عدد قوات الحلفاء المتمركزة فى مصر وقت السلم بالأتفاق بين القيادة العليا للشرق الأوسط ومصر.

(ك) فى حالة الحرب أو خطر الحرب الوشيك أو حدوث طوارئ دولية فإن مصر سوف تمنح قوات الحلفاء كل التسهيلات اللازمة بما فى ذلك استخدام الموانئ المصرية والمطارات وطرق المواصلات [1].

وتشكل هذه العناصر بالشكل المقدم من وزارة الخارجية الأميريكية (اتفاق متكامل) مع مصر ليحل محل الاتفاقية الثنائية مع بريطانيا جوهره اجراء سحب شكلى لقوات بريطانية من مصر لتحل محلها قوات متعددة الأطراف بعد أن تتسلم مصر قاعدة السويس فى مقابل مشاركة مصر على قدم المساواه وبمسئولية خاصة فى القيادة العليا للقوات المتحالفة فى الشرق الأوسط، ولقد اختارت مقرا لها مصر. وقد حفلت هذه (الصفقة المتكاملة) بأنواع الحوافز التى يمكن أن تقنع مصر بقبول المقترحات وهى سحب القوات البريطانية وتقديم تسهيلات التدريب وتجهيز القوات.. ألخ.

وهذه (الصفقة الشاملة) المرسلة من الخارجية الأميريكية تعكس بصدق مدى أهمية مصر فى هيكل قيادة الشرق الأوسط [2].

1- Ibid. pp. 181-182.

٢- انظر المذكرة المرفوعة من وزير الخارجية الاميريكى إلى الرئيس ترومان حول اهمية مصر فى بناء قيادة الشرق الأوسط.

Memo by the Secretary of State to the President, Top secret, Washington, 12, Sept. 1951, Ibid. 185.

وقد شرح وزير الخارجية الأميريكية فى مذكرته إلى الرئيس ترومان العناصر التى تشكل فى تقديره أهمية مصر فى بناء قيادة الشرق الأوسط ومن ثم فى إطار السياسة الدفاعية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط.

يتحدث وزير الخارجية عن المباحثات السياسية والعسكرية التى جرت فى سبتمبر فى واشنطن ما بين ٥ ـ ٧ مع ممثلى الحكومة البريطانية بقصد توحيد السياسات الأميريكية والبريطانية نحو مصر وكأساس لإنشاء قيادة عليا للحلفاء فى الشرق الأوسط بمشاركة ضابط أميريكين وفرنسيين وأتراك.

ويقول وزير الخارجية أنه سوف يتم الأتصال بمصر فى الأسبوع الأول من سبتمبر من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وأنه بين الاشتراطات الضرورية للاتصال بمصر دعوة تركيا للانضمام (للناتو).

ويربط وزير الخارجية الأميريكية بين انشاء قيادة الشرق الأوسط والنزاع المصرى الانجليزى ربطا مباشرا حين يقول «إن ضمان الاتاحة الفوريةللغرب للقاعدة البريطانية الحيوية فى منطقة قناة السويس يتطلب تلبية المطالب القومية للمواطنين المصريين بالجلاء ووحدة وادى النيل الامر الذى يتطلب أن تقوم المملكة المتحدة بالاشتراك مع الولايات المتحدة وفرنسا بنقل قاعدة السويس من اشراف المملكة المتحدة إلى اشراف متعددة الاطراف للقيادة العليا للحلفاء فى الشرق الأوسط.

ويذكروزير الخارجية صراحة أنه حتى يكون الترتيب مقبولا للحكومة المصرية فإن ذلك يتطلب مجموعة من التنازلات والحوافز لمصر ومع أن تلك التنازلات سوف تصدر اساسا من المملكة المتحدة فإن نصيب الولايات المتحدة من المجهود سوف يكون تقديم الامدادت والتدريب والأسلحة فى شكل منح ومعونة اقتصادية محدودة فى شكل برنامج الأمن المتبادل.

وترى وزارة الدفاع أنه ليس ثمة بديل يحل محل القاعدة المصرية وبالتالى وبشرط موافقة مصر على التعاون مع القيادة العليا للحلفاء فى الشرق الأوسط فسوف يكون من الضرورى تقديم معاملة تفضيلية لمصر فى السلاح كثمن لتحقيق الأهداف الأميريكية .

أما إذا لم تقرر مصر التعاون مع القيادة فإن الولايات المتحدة سوف تمضى فى انشاء القيادة العليا للحلفاء للشرق الأوسط وأن تكون رئاسة القيادة العليا فى دولة غير مصر ، وفى نفس الوقت حجب أى مزايا عن مصر .

لكن وزارة الخارجية الأميريكية كانت تدرك أن تخصيص معاملة تفضيلية لمصر يحتمل أن يثير بعض الدول العربية لطلب معاملة مماثلة كما أن إسرائيل تطرح مشكلة خاصة فيما يتصل بقيادة الشرق الأوسط فقيمة قيادة الشرق الأوسط أنها للدفاع عن المنطقة ككل وليس ثمة شك فى أن إسرائيل سوف تتعاون بالكامل مع القيادة، لكن انشاء دولة إسرائيل من ناحية أخرى خلق اتجاهات حيادية بين الدول العربية ومن المامول أن يتغلب إنشاء قيادة الشرق الأوسط على هذه الاتجاهات، لكنه من المشكوك فيه تعاون مصر والدول العربية، مع القيادة، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة سوف تطلب من إسرائيل ألا تصر على دور بارز فى القيادة الجديدة حتى يتم انشاؤها مع العرب ويتطلب هذا تغاضيا من جانب إسرائيل عند تقديم العتاد والأسلحة لمصر كجزء من قبول مصر لاداء دور رئيسى فى الدفاع عن الشرق الأوسط .

ويطرح وزير الخارجية الأميريكى بعدا هاما من أبعاد انشاء قيادة الشرق الأوسط من حيث صلتها باحتمالات تسوية النزاع العربى الإسرائيلى حين يذكر أنه من الأهداف الهامة وراء إنشاء تنظيم أو هيكل

لقيادة الحلفاء Allied Command Structure أنها سوف تتيح مصر والدول العربية شيئا ايجابيا تهتم به بديلا عن الصراع مع إسرائيل ومن ثم تمهد الطريق نحو تسوية سلمية نهائية. ويحدد وزير الخارجية تأثير انشاء القيادة الجديدة على إسرائيل بصفة خاصة يقول «أنه من المقترح أن تعمل القيادة عن طريق جهاز اتصال بشكل وثيق مع إسرائيل ولكن بشكل هادىء كما أن القيادة الجديدة بمشاركة مصر الكاملة والمتكافئة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا لاتغير من الموقف الأمنى لاسرائيل، وأنه سوف تتاح لإسرائيل المشاركة فى عمل القيادة التى يتيح وجودها أملا متزايدا فى تسوية سلمية نهائية بين مصر والدول العربية» [١] وفضلا عن ذلك فقد كان تقدير الخارجية الأميريكية إلى جانب احتمالات تسوية النزاع بين العرب وإسرائيل أن نظام قيادة الشرق الأوسط قد يكون أساسا لتسوية المسألة المصرية الإنجليزية [٢] .

وكانت تطورات الأحداث بإيقاع سريع مثار قلق مساعد وزير الخارجية الأميريكى الذى قدر أن الموقف فى مصر يدفع الولايات المتحدة للعمل بسرعة فى البحث عن اتفاق مع كل الحكومات المعنية بما فيها مصر حول انشاء قيادة الشرق الأوسط على أمل أن يجنب مثل هذا العمل اتخاذ قرار من جانب واحد من مصر لالغاء معاهدة ١٩٣٦ المصرية الإنجليزية خاصة وأن المعلومات من أعلى المصادر تدفع الولايات المتحدة للخشية أن المقترحات الهامة الخاصة بالقيادة لابد وأن تقدم لمصر خلال الأيام العشرة المقبلة وقبيل زيارة كبار الضباط الجنرال (برادلى) لتركيا من أجل تجنب الغاء الاتفاقية [٣] .

وقد تأهبت الخارجية الأميريكية لاحتمالات اتصال الجنرال برادلى بمصر فى زيارة مرتقبة لها تطرح المقترحات الدفاعية وأعدت لها نقاط تحدث محددة فى ٥ أكتوبر ١٩٥١ جاء فيها أنه سوف يتم الأتصال بمصر قبل أو أثناء زيارة الجنرال عمر برادلى لتركيا واذا استجاب المصريون للمساعى السياسية فمن المأمول فيه اتجاه الجنرال إلى مصر بعد زيارة تركيا وإن كان هذا يتوقف على التطورات فى مصر وإذا ما وافقت مصر على الاشتراك فى قيادة الشرق الأوسط فإن يتعين على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا بذل جهود حقيقية لاشعار المصريين أنه يجرى تقديم (صفقة جديدة) صادقة لهم وأنهم سوف يعاملون كانداد وأوصت مذكرة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية العمل فى هذا الاتجاه بأسرع ما يمكن نظرا لغليان الموقف فى مصر ضد البريطانيين واحتمالات الغاء معاهدة ١٩٣٦ [٤] .

وفى السادس من أكتوبر ١٩٥١ بعث (موريسون) وزير الدولة البريطانى ببرقية إلى الحكومة المصرية تقول أنه يأمل فى أن يتمكن من التقدم بمقترحات دفاع محددة فى ١٠ أكتوبر ١٩٥١ إلا أنه فى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ قدمت حكومة النحاس للملك فاروق مشروعات قوانين تقضى بالغاء معاهدتى ١٩٣٦ الإنجليزية المصرية والحكم الثنائى فى السودان ١٨٩٩ وفى اليوم التالى قدم النحاس باشا مشروعات القوانين للبرلمان المصرى [٥] وفى

---

1 Ibid. pp. 186-187.-

وان كان تطور الأحداث سوف يثبت للسياسة الخارجية الأميريكية بعد رفض مصر للمقترحات الرباعية ان تسوية النزاع العربى الإسرائيلى عقبة هامة امام انشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط M.E.D.O.

2- Ibid. p. 191.

٣- انظر حديث مساعد وزير الخارجية الأميريكية ماك جى مع السفير التركى فى واشنطن فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥١ . Ibid pp. 193-194

٤- مذكرة مدير إدارة الشرق الأدنى «جونز» Jones إلى مساعد وزير الخارجية الأميريكية (ماك جى) عن نقاط الجنرال (برادلى) فى ٥ اكتوبر

Ibid. pp. 203-204.

٥- عبد الرحمن الرافعى ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ط ٢ ١٩٦٤، مكتبة النهضة المصرية ص١٧ ومابعدها ، ص٢٨ ، ٢٩ . وأنظر أيضا طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ، مرجع سابق ص ٤٨٦ ، ٤٨٧ .

التاسع من أكتوبر ١٩٥١ بعث مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية ببرقيات إلى القاهرة ولندن وباريس وأنقره تقول أن الحكومة البريطانية تشعر بقوة أن الأجراء المصرى بالغاء المعاهدة لايجب أن يوقف تقديم المقترحات الجديدة . وأضاف (جونز) أن الخارجية الأميريكية تؤيد الموقف البريطانى بالنسبة لتقديم المقترحات ونشرها على الرغم من أن كافرى السفير الأميريكى فى القاهرة وستيفنسون السفير البريطانى قد أوصيا بتاخير تقديم المقترحات لاحتمال رفضها وتمزيقها فى البرلمان، لكن الخارجية الأميريكية ظلت على موقفها وبعثت لكافرى «أن الحاجة لانشاء القيادة فى الشرق الأوسط ملحة ولها أهميتها الخاصة التى تتجاوز النزاع المصرى الإنجليزى وتأمل أن تكون قيادة الشرق الأوسط وسيلة لتسوية النزاع ولكن القضية الهامة هى المضى فى قيادة الشرق الأوسط سواء شاركت مصر فيها أم لم تشارك» (١).

فى الثالث عشر من أكتوبر ١٩٥١ قدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا مقترحات مشتركه للحكومة المصرية (٢) وقد أكدت المقترحات أن مصر تنتمى للعالم الحر وبالتالى فإن الدفاع عنها والدفاع عن الشرق الأوسط له نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة للدول الديمقراطية الأخرى، وأن تعاون كافة الدول المعنية ضرورى للدفاع عن مصر والدول الأخرى فى الشرق الأوسط ضد العدوان من الخارج، كما أشارت المقترحات إلى أن الدفاع الفعال عن الشرق الأوسط وتنسيق الدفاع عنه مع المناطق الملاصقة حيوى بالنسبة للدفاع المصرى وأنه لهذه الأسباب فقد قدم اقتراح لانشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط تشارك فيها الدول القادرة والراغبة فى المساهمة فى الدفاع عن المنطقة.

ولذلك فقد دعيت مصر للمساهمة كعضو مؤسس فى التنظيم المقترح على أساس (الندية) والمشاركة مع الأعضاء المؤسسين الآخرين ويتوقع من مصر أن تسهم بقوات مسلحة وتسهيلات استراتيجية دفاعية أخرى مثل القواعد العسكرية والجوية والمواصلات والموانىء .. الخ اللازمة للدفاع عن الشرق الأوسط على قدم المساواة مع الدول المشاركة الأخرى.

وكان ثمة أمل فى أن توافق مصر على إقامة مقر القيادة العليا المتحالفة فى أراضيها، وقد عرضت على مصر عدة مغريات لو وافقت على الترتيب ، فقد وعدت مصر بمكانة ذات صلاحية ومسئولية عالية فى القيادة وحق تعيين ضباط مصريين فى هيئة أركان القيادة ، كما وعدت مصر بتسهيلات لتجهيز وتدريب قواتها، أما أعظم حافز فكان الغاء معاهدة ١٩٣٦ وسحب كافة القوات الدفاعية من مصر غير المخصصة للقيادة بموجب الاتفاقية مع مصر والدول المشاركة الأخرى ويتحقق ذلك بتسليم قاعدة السويس إلى مصر على أساس أن تصبح فى نفس الوقت قاعدة للحلفاء فى إطار القيادة المتحالفة للشرق الأوسط باشتراك مصرى كامل فى إدارة القاعدة فى السلم والحرب، كما تنشأ قيادة دفاع جوى تتألف من قوات مصر ، وقوات متحالفة وتخضع لقيادة ضابط يتحمل مسئولية مشتركة أمام الحكومة المصرية والقيادة المتحالفة للشرق الأوسط (٣) .

انظر

1- U.S.F.R. Vol V, 1951, editorial note pp. 205-206.

وراجع برقيات كافرى إلى الخارجية الأمريكية برقم ٤٦٣ فى ١٢ اكتوبر ١٩٥١ عن نص المقترحات المقدمة لمصر وبرقية رقم ٤٧٣ فى ١٣ اكتوبر عن مقابلته مع وزير الخارجية المصرية لتقديم المقترحات Ibid pp. 209-210.

وراجع كذلك رد فعل الخارجية الأمريكية فى برقية الخارجية الأميريكية إلى السفارة الأميريكية فى مصر ١٦ اكتوبر ١٩٥١ Ibid p. 226 وكذلك برقية كافرى إلى الخارجية رقم ٥١١ فى ١٨ اكتوبر ١٩٥١ والفصل الخاص بالدور الأميريكى فى المفاوضات المصرية الإنجليزية قبل عام ١٩٥٢.

٢- انظر النص فى Dept. of State Bulletin XXVI Oct. 22, pp. 647-648.

كما وردت النصوص باللغة العربية فى عبد الرحمن الرافعى ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، المرجع السابق ص ص٣٠ - ٣٧.

3- Dept. of State Bulletin Oct. 22, 1951 Loc. cit.

ولكن مصر رفضت كل المحاولات الأميريكية والاغراءات للدخول فى أى حلف أو المشاركة فى أى ترتيبات للدفاع عن الشرق الأوسط مالم تحل القضية بينها وبين بريطانيا ، فكان تحقيق الجلاء شرطا رئيسيا للدخول فى أى مباحثات خاصة بالاحلاف فى الشرق الأوسط ، إلا أن ذلك كان مستحيلا من وجهة النظر الأميريكية والبريطانية ، ومن ثم سارت مصر فى اتجاه الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان ١٨٩٩ (١).

وقد أورد كامل عبد الرحيم سفير مصر فى واشنطن أسباب رفض مصر للمقترحات فى النقاط التالية :

- أن مصر لم تستشر مطلقا حول المقترحات المشتركة التى قدمت لها ، وأنها لم تدع للمشاركة فى صياغتها ولم تعلم بمحتويات المقترحات إلا يوم تقديمها .

- أن مصر برغم ذلك درست المقترحات بكل عناية من قبل السلطات المصرية التى وجدتها امتدادا لاحتلال مصر ليس فقط بواسطة بريطانيا بل بواسطة دول أخرى.

- أن هذه المقترحات لا تعترف بالآمال الوطنية للبلاد ولا تضع نهاية لاحتلال الأراضى المصرية بواسطة القوات البريطانية ضد الإرادة المعلنه للشعب ولا تضمن هذه المقترحات لمصر استقلالها وسيادتها (٢) .

والواقع أنه لم يكن هناك توقيت أسوأ من التوقيت الذى قدمت فيه المقترحات الرباعية فى ذروة المشاعر المعادية لبريطانيا فى مصر (٣).

وقد أعلن محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرى «أن مصر لن تنظر فى المساهمة فى تنظيم لمعاهدة خاصة بالشرق الأوسط إلا بعد خروج القوات البريطانية من قناة السويس والسودان» (٤).

وفى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ أعرب «دين أتشيسون» وزير الخارجية الأميريكية عن (أسفة العميق) لرفض الإقتراح وعن أمله أن تعيد مصر النظر فى الطريق الذى سلكته وأن تدرك أن مصلحتها الذاتية سوف تتحقق بإنضمامها مع دول أخرى فى العالم الحر فى ضمان الدفاع عن الشرق الأوسط ضد الخطر المشترك (٥).

كما أعلنت وزارة الخارجية الأميريكية فى ٢٤ أكتوبر أن الولايات المتحدة تنوى إقامة قيادة الشرق الأوسط رغم رفض مصر التعاون معها (٦).

ورغم رفض مصر المبدئى لقبول الخطة الأميريكية البريطانية لم تفقد السياسة الأميريكية الأمل فى التوصل إلى إتفاق مع مصر، فقد رأى انطونى ايدن أنه على ثقة من أنه من الممكن تسوية نقاط الإتفاق، بمجرد مناقشة المقترحات (٧) كما صرح اتشيسون انه لازال ثمة أمل فى أن يوافق المصريون على مقترحاتنا (٨).

١- وصف عبد الرحمن الرافعى رفض الحكومة المصرية للمقترحات بقوله «لقد أحسنت الحكومة المصرية صنعا برفض المقترحات لان بدعة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط فكرة استعمارية انظر : عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، المرجع السابق .

وانظر ايضا Howard, Harry, The development of United States policy in the near east, 1945-1951, A Historical Note part II Dept. of State Bulletin XXV no. 26, 1951, p. 842.

2- Latham, Edward, (ed.) Crisis in the Middle East N.Y.H.W, Wilson Co., 1952 p. 95.

3- Hoskins, Halford, op. cit. p. 282.

4- New York Times, Oct. 11, 1951.

5- Dept. of State Bulletin XXV, Oct, 29, 1951, p. 702.

6- New York Times Oct. 25, 1951. Hoskins, op. cit. p. 282.

7- Eden, Antony, full circle, Boston, Houston Mifflin Co. 1960, p. 252.

وانظر

8- U.S. Dept. of State Bulletin no. 643 Oct. 22, 1951.

انظر تصريحات اتشيسون فى

وفى العاشر من نوفمبر ١٩٥١ أصدرت الدول التى قدمت الأقتراح الأصلى لإنشاء القيادة توضيحا لنواياها [١] أعادت فيه تأكيد أهمية مثل هذه المنظمة وشرحت مهام القيادة المقترحة بأنها تستهدف أن تكون مركزا للجهود المتعاونة للدفاع عن المنطقة ككل وتحقيق السلام والأمن فى المنطقة عن طريق قيادة للشرق الأوسط ولتعزيز قدرة كل منها على اداء دورها الملائم فى الدفاع عن المنطقة ككل ضد العدوان الخارجى.

وقد حاولت الولايات المتحدة أقناع بريطانيا للاعتراف بفاروق ملكا على السودان مقابل عضوية مصر فى الحلف ولكن البريطانيين أعلنوا أن هذا ثمنا باهظا [٢] .

وفى التاسع من يناير ١٩٥٢ أعلنوا خلال زيارة تشرشل لواشنطن بيانا مشتركا جاء فيه «لقد تبين لنا تطابق كامل فى الأهداف فى الشرق الأوسط وسوف يواصل وزيرا الخارجية العمل فى إعداد السياسات المتفق عليها لتحقيق هذا الهدف ونعتقد انه من الضرورى لتحقيق أهدافنا المشتركة إنشاء قيادة الشرق الأوسط باسرع مايمكن، أما بالنسبة لمصر فإننا على ثقة من أن أقتراح الدول الأربعة يطرح أفضل صيغة لتهدئة التوتر الحالى[٣] .

لقد قدمت الولايات المتحدة لمصر مقترحات تتصل أساسا بسياستها الدفاعية الجديدة تجاه الشرق الأوسط حددت لمصر فيها مكانة متميزة، ولكن استقراء الإطار الزمنى الذى قدمت فيه هذه المقترحات يشير بوضوح إلى أنها قد تزامنت مع توقيع ترومان على قانون الأمن المتبادل فى ١٠ أكتوبر ١٩٥١ الذى تضمن تقديم معونات فنية ـ أقتصادية لدول الشرق الأدنى فى إطار المواجهة المحتملة مع الأتحاد السوفيتى، فتقديم المقترحات الرباعية الدفاعية لمصر كان فى حقيقة الأمر فى إطار السياسة الدفاعية الأميريكية المرتبطة ارتباطا وثيقا ببرنامج الأمن المتبادل وان كانت الولايات المتحدة ـ كما أعلن اتشيسون ـ فى تقديمها لهذه المقترحات قد كررت أنه يكمن فى ثناياها الحل للمسألة المصرية الإنجليزية تلك المقترحات التى لا تلبى مصالح الأطراف المعنية فحسب بل وتسهم فى الدفاع عن العالم الحر.

لكن الواقع أن السياسة الدفاعية الأميريكية الجديدة تجاه مصر جعلت تسوية النزاع المصرى الإنجليزى فى الحقيقة مرهونا ومرتبطا ارتباطا عضويا بقبول مصر وتعاونها مع انشاء تلك القيادة الجديدة للحلفاء فى الشرق الأوسط من خلال نقل النزاع المصرى الإنجليزى من إطاره الثنائي إلى إطار إقليمى أو دولى ينقل زمام الأمور من يد القوات البريطانية فقط إلى قيادة قوات الحلفاء التى تشارك فيها دول أخرى إلى جانب بريطانيا ، وقد رفضت مصر المقترحات كما هو معلوم وكما شرحها السفير المصرى فى واشنطن فى حينه.

وظلت السياسة الدفاعية الأميريكية تجاه الشرق الأوسط تدور حول أهمية مكانة مصر ودورها فى الارتباط بالتحالف مع العالم الحر ، وظلت تتابع هذا الهدف حتى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث شاركت بدور نشط فى المفاوضات المصرية الإنجليزية وربطت اسهامها المؤثر فى تلك المفاوضات باحتمالات مشاركة مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط على نحو ما سنتعرض له فى فصل قادم .

---

(١) النص الكامل فى
U.S. Dept. of State Bulletin XXV, Nov. 19, 1951, pp. 817-818.

2- New York Times Jan.3, 1952.

3- U.S. Dept. of State Bulletin XXXVI, Jan. 21 1952, p. 84.

وقد اقترح تشرشل فى خطاب لاحق امام الكونجرس ان يضع الشركاء الاخرون فى الأقتراح الرباعى قوات رمزية فى منطقة السويس كرمز لوحدة الهدف التى تلهم مشاعرنا «انظر النص فى
U.S. Dept. of State Bulletin XXVI, Jan. 28, 1952 pp. 118-119.
راجع كذلك محاضر الكونجرس:
Congressional Record 1952, p. 279.
انظر كذلك خصائص الموقفين الأميريكى والبريطانى فى الشرق الأوسط ، من حيث الاتفاق والتمايز فى المحاضرة التى القاها جون لوفتاس المستشار بإدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية.

U.S. Dept. off State Bulletin Vol XXV, no. 644, Oct. 29, 1951 pp. 703-706.